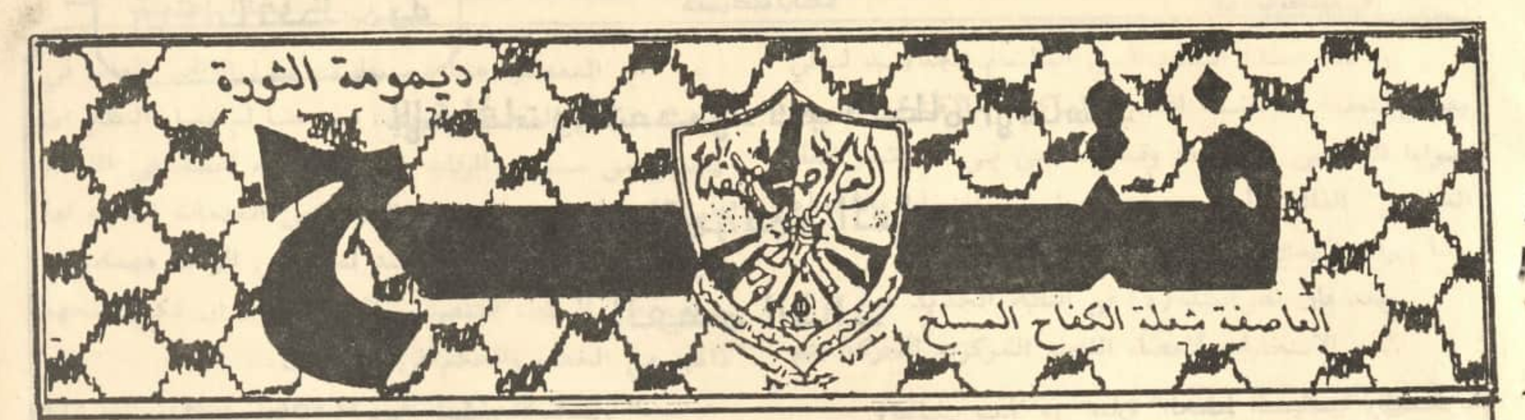


النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ...... خاصة بالاعضاء

العدد الخامس
السنة السادسة والعشرون
١ مارس ١٩٩٠

رأينـا

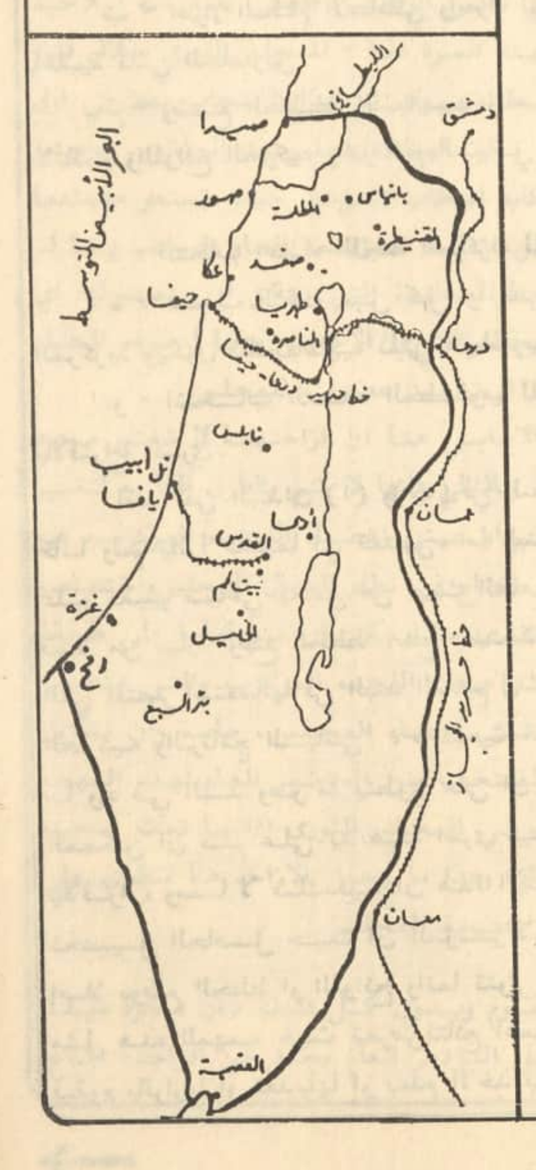
بسم الله الرحمن الرحيم

الهجرة ... والحرب القادمة

للشهر الثاني على التوالي، تتصاعد هجرة اليهود السوفييت الى فلسطين المحتله، على الرغم من الضجة التي احدثتها وسائل الاعلام الفلسطيني والعربي والعالمي. وعلى الرغم من الانتقادات والمذكرات التي رفعت لهذه الجهة او تلك. ويبدو جليا ان كل الصراخ الاعلامي وما يرافقه من مذكرات، لن تستطيع ان تثني مهاجرا سوفياتيا واحدا اوقعته الحركة الصهيونية في حبائلها الخبيثه لتشده ترغيبا الى "انهار اللبن والعسل"، او قسرا بخدعة الهروب من تحت "الدلف" السوفياتي للوقوع تحت "المزراب" الصهيوني. ان ما يلفت النظر في الحملة الاعلامية العربية والعالمية، واحيانا الفلسطينية، انها تركز على خطورة الهجرة والاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، موحية بالتسليم لليهود، سواء كانوا فلاشا، او زنوج او هنود حمر او سوفيت، بما يسمونه حق العودة الى "اسرائيل". والغريب ان هذا التسليم بما يسمى حق العودة لليهود الى الارض المحتلة عام ١٩٤٨، ياتي في وقت يصر فيه قادة الكيان الصهيوني على حرمان الفلسطينيين، ليس فقط من حق العودة المقدس، الذي اقرته الامم المتحدة لهم في قراراها رقم ١٩٤ الصادر في ايار عام ١٩٤٩، وانما حرمان اهل وسكان الضفة الغربية المقيمين في الشتات من حق العودة الى الارض المحتلة عام ١٩٦٧. والادهى من ذلك، ان يقوم الكيان الصهيوني وبكل وقاحة بطرد المواطنين المقيمين في الضفة الغربية

البقيه ص ٢٢

حدود الخطة الصهيونية لفلسطين شباط ١٩١٩



الإضافات والتعديلات في النظام الأساسي

باب المؤتمر العام

القسم الثالث

تتناول المادة "٤٢" من النظام الاساسي الجديد صلاحيات المؤتمر العام وهي بذلك نظير الماده "٤٤" من النظام السابق ، وتنص هذه الماده "٤٤" على ما يلي :

"صلاحياته

الماده (٤٤) : المؤتمر العام هو اعلى سلطه في الحركه في حالة انعقاده ويمارس الصلاحيات التاليه :

ا - مناقشة تقارير اللجنه المركزية وقراراتها واعمالها ومحاسبتها ومناقشة اعمال الاجهزه والمؤسسات الحركية.

ب - اقرار النظام الاساسي واجراء اي تعديل عليه باغلبية ثلثي الحاضرين.

ج - وضع الخطط السياسية والعسكرية واقرار الانظمه واللوائح الحركيه والبرنامج السياسي.

د - انتخاب اعضاء اللجنه المركزيه للحركه.

ة - حجب الثقه عن كل او بعض اعضاء اللجنه المركزية ويكون ذلك بأغلبيه ثلثي الحاضرين.

و - انتخاب العدد المطلوب للمجلس الثوري بالاقتراع السري."

لقد بقي البندان (ا) و(ب) في النظام الجديد كما كانا ولم يطرأ عليهما اي تعديل، اما البند (ج) فقد طرأ عليه تغيير صياغي يحمل من حيث الظاهر معنى التعديل فبدلا من عبارة "وضع الخطط ..الخ" استخدمت كلمة "اقرار" التي اقتصر استعمالها في البند القديم ل "الانظمه واللوائح الحركيه والبرنامج السياسي" ، فاصبحت هنا شامله لمجمل ما ورد في البند وهو ما ينطوي على ان مهمة الوضع من الممكن ان تتم على يد هيئة اخرى بينما يقوم المؤتمر بالاقرار، ومما لا شك فيه ان هذا الامر هو من قبيل تحصيل الحاصل حيث ان المؤتمر لا يقوم بمجموعه اصلا بوضع الخطط او اللوائح وانما تتولى اللجان المصغره مثل هذه المهمه حيث تعرض نتائج اعمالها على المؤتمر فيقوم باقرارها او تعديلها او بعدم الاخذ بها كليا.

وكذلك بدلا من عبارة "الخطط السياسية والعسكرية .. والبرنامج السياسي " استخدمت عبارة "البرامج السياسية والعسكرية والخطط العسكرية" حيث اقتصرت كلمة الخطط هنا للناحيه العسكريه، وتم استخدام صيغة الجمع لكلمة برنامج بحيث اصبحت شامله للبرامج السياسية واضيف للمعنى البرنامج العسكريه ، وهو ما يعني شمول المعنى للبرامج والخطط العسكريه بينما في الجانب السياسي اقتصر الامر على البرامج السياسية.

وفي العموم تكاد تكون الفوارق هنا لفظيه ليس الا .

وقد اتى هذا البند (ج) في النظام الجديد على النحو التالي :

"ج . اقرار الانظمه واللوائح الحركيه والبرامج السياسيه والعسكرية والخطط العسكريه. "

اما البند (د) فقد حمل تعديلين اتى الاول من استخدام عبارة "الانتخابات، لاعضاء اللجنه المركزيه للحركه" بدلا من عباره "انتخاب اعضاء اللجنه المركزيه للحركه" حيث يتركز التعديل في صيغة الجمع لكلمة انتخاب، وبالرغم من انه في الحقيقه لا يحتوي على اكثر من تعديل لفظي الا ان القصد من وراء الجمع هنا انه يمكن ان يتم اكثر من انتخاب في المؤتمر الواحد وهو ما ينصرف الى معنى الانتخاب باكثر من مرحله نتيجه لاشتراط النظام الجديد ان يحصل المرشح المنتخب على نسبة ٤٠٪ من اصوات المقترعين.

واتى الثاني من اضافة عبارة "يتم بالاقتراع السري"، حيث تشكل هذه الاضافه تقييدا جديدا ، فقد تم في العرف السابق انتخاب بعض اعضاء اللجنه المركزيه بالتأييد العلني للمؤتمر، كما حصل في المؤتمر العام الرابع اذ تم انتخاب القدامى بالاجماع علنا وبالتصفيق، بينما جرى الاقتراع السري لانتخاب العدد المتبقي من الجدد.

وجاء هذا البند في النظام الجديد لكي يفرض انتخاب اعضاء اللجنه المركزيه بالاقتراع السري سواءا القدامى او الجدد وقد استثني في المؤتمر العام الخامس القائد العام وحده حيث تم انتخابه بالاجماع علنا وبرفع الايدي.

وبعد فان نص البند (د) في النظام الجديد هو:

"د . الانتخابات لاعضاء اللجنه المركزيه للحركه يتم بالاقتراع السري."

اما البند (ة) فقد بقي مثل البندين الاولين كما هو بدون اي تغيير، واضيف بعده بند جديد كليا لم يرد في النظام السابق واخذ التصنيف (و)، ونصه :

"و. انتخاب كل من رئيس لجنه الرقابه المالية ورئيس لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية شريطة ان ينطبق عليها شروط العضوية للمجلس الثوري."

ان مهمة الرقابه في الاصل هي من اختصاص وصلاحية المجلس الثوري وبالتالي يفترض ان يتم انتخاب رؤساء واعضاء لجان الرقابه من قبل هذا المجلس لان لجانه المتفرعه عنه هي التي يناط بها امر تنفيذ مهماته في نطاق صلاحياته كل وفق الاختصاص المعين.

ولكن لان النظام الجديد اراد ان يعطي كلا من لجنة الرقابه الحركية وحماية العضوية ولجنة الرقابه الماليه اهتماما خاصا ، واراد ان يعطي رئيسيهما حصانة خاصه ، وكذلك ان يدفع بالمجلس لان يقوم بتشكيل هاتين اللجنتين الزاما فقد تضمن هذا البند الجديد.

وفرض به ان يكون رئيسا هاتين اللجنتين منتخبين من المؤتمر، وان يكونا ايضا عضوين في المجلس الثوري ليأخذا خاصية الحصانه ولتبقى مهمة الرقابه في دائرة جهة الاختصاص الاصليه بها وهي المجلس الثوري.

وقد سار بذلك هذا النظام على الخط الدقيق في القياس على مبدأ فصل السلطات وتكاملها، حيث لا يجوز ان تناط اعمال الرقابه على السلطه التنفيذيه بالسطه التنفيذيه ذاتها وهي في نظامنا اللجنه المركزيه.

وهنا يجدد التفريق بين هذه الرقابه وبين الرقابات التنفيذيه داخل اجهزة السطله التنفيذيه نفسها، حيث يجوز لهذه الاجهزه ان تفرض رقاباتها الذاتيه لتدقيق اعمالها قبل ان تصل الى التنفيذ او اثناء التنفيذ او حتى بعد التنفيذ .

ان المقصود هنا هو رقابة سلطة الرقابه العامه في الحركه وهي المجلس الثوري. من هنا لم يقبل النظام ان يجعل من مسؤولي الرقابه غير التنفيذيه اعضاء في اللجنه المركزيه او ان يجعل هذه المهمه من المهمات التابعه لها بل وحتى لا يجوز ان تسند لمسؤولي الرقابه مهمات او مواقع في السلطه التنفيذية لانه لا يجوز ان تكون الجهه ذاتها هي الخصم والحكم في نفس الان.

كذلك لم يقبل النظام ان يفصل لجان الرقابه هذه عن المجلس الثوري او حتى ان يجعلها تعمل بشكل مواز له او ان يخرج كلا من مسؤولي الرقابه من دائرة محاسبة المجلس الثوري، بل لقد فرض ان تنطبق عليهما شروط عضوية هذا المجلس وان يخضعا لقواعد الحقوق والواجبات المطبقه على اعضاءه.

على انه يجب ان نشير ان بعض العوامل والاعتبارات لم تمكن المؤتمر العام الخامس للحركه من انتخاب رئيسي هاتين الرقابتين فاعطى بقرار منه صلاحية انتخابهما - ولهذه المرة فقط - للمجلس الثوري خلال فترة لا تزيد عن ستة اشهر وقد تم هذا الانتخاب فعلا في اول دورة اجتماعات تمت لهذا المجلس بعد المؤتمر. ويعتبر هذا الانتخاب كأنه انتخاب المؤتمر حيث تستمر مهمتهما هذه الى حين انعقاد المؤتمر العام السادس، ما لم يتعرض اي منهما للمحاسبة التي يمكن ان يتعرض لها اي من اعضاء المجلس الثوري الاخرين وفقا لنصوص النظام وتؤدي الى فصله او تجميد عضويته للمجلس.

والفارق الاساسي هنا ان ازاحتهما لا تعتبر مجرد ازاحه عن مهمه وبالتالي فانها لا تتم بالطرق العاديه لتغيير اعضاء المجلس او حتى اعضاء اللجنه المركزيه عن مهماتهم وهو ما يحتاج في نطاق اعمال المجلس واختصاصه الى اغلبيه ٥١٪، وانما يمكن ان تتم قياسا على طريقة فصل او تجميد عضو اللجنه المركزيه والتي تتطلب موافقة اغلبية ثلثي اعضاء المجلس، خاصة وان مسؤول لجنه الرقابه المنتخب من المؤتمر العام لهذه المهمه سيفقد عضويته في المجلس الثوري اذا ما تمت تنحيته عنها وفقا للنظام، وهذا ما يجعل الازاحه هنا تنطوي على معنى الفصل من عضوية المجلس.

على العموم وبدون كل ذلك فان مجرد مبدأ الانتخاب من قبل المؤتمر العام يجعل من الواجب اتباع

←

قضايا تنظيمية

طرق الاغلبيه المشدده في حال القيام بالتغيير من قبل المجلس.

واكثر من هذا فان المجلس لا يستطيع ان ينقض ايا من قرارات المؤتمر العام الا اذا سمح له المؤتمر بذلك ضمن قرارته او ضمن نصوص النظام، وعليه مالم يرد قرار من المؤتمر او نص في النظام لايمكن بأي حال من الاحوال نقض او نسخ اي من قرارات المؤتمر.

ان انتخاب المؤتمر هو اساس الحصانه التي يتمتع بها هذان الرئيسان وان نص النظام على حق المجلس بتجميد او فصل اي من اعضاءه بأغلبية ثلثي الاعضاء هو اساس امكانية المحاسبه لهما.

بقي البند الاخير من الماده (٤٤) في النظام السابق وهو البند (و) ولم يطرأ عليه اي تغيير سوى انه اصبح البند (ز) في الماده (٤٢) من النظام الجديد وبقي نصه على حاله:

" ز. انتخاب العدد المطلوب للمجلس الثوري بالاقتراع السري."

اما الماده (٤٣) من النظام الاساسي الجديد فانها تتناول اجتماعات المؤتمر العام وهو ما تناولته الماده (٤٥) من النظام السابق حيث نصت تلك الماده (٤٥):

"اجتماعاته:

الماده ٤٥ :

ا - ينعقد المؤتمر في دورة انعقاد عاديه مره كل ثلاث سنوات بدعوه من اللجنه المركزيه ويجوز تأجيل انعقاده لظروف قاهره بقرار من المجلس الثوري.

ب - يدعى المؤتمر الى دورة انعقاد غير عاديه خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ طلب الدعوه اذا طلب ذلك اكثر من نصف اعضاء المجلس الثوري او بطلب من اللجنه المركزيه ويجب ان يحتوي طلب عقد الدوره الاستثنائيه على المواضيع التي من اجلها تم طلب الاجتماع.

ج - تكون جلسات المؤتمر قانونيه بحضور ثلثي الاعضاء على ان يكون كافة الاعضاء قد بلغوا خطيا بالحضور قبل اسبوعين من تاريخ الاجتماع، واذا لم يحضر الثلثان يؤجل يومين ويعقد بعدها اذا حضره اكثر من نصف الاعضاء."

لقد تضمنت الماده (٤٣) من النظام الجديد هذه البنود الثلاثه مع تعديلين في البندين (ا) ، (ب) فقط، حيث تضمن البند (ا) من الماده (٤٢) من النظام الجديد تغييرا في المده، فبدلا من عبارة "مره كل ثلاث سنوات" جاءت عبارة "مره كل خمس سنوات " فاصبح نص البند هنا:

"ا. ينعقد المؤتمر في دورة انعقاد عاديه مره كل خمس سنوات بدعوه من اللجنه المركزيه ، ويجوز تأجيل انعقاده لظروف قاهره بقرار من المجلس الثوري."

والحكمه من زيادة المده ان الحركه وجدت خلال المرحله السابقه ان فترة ثلاث سنوات هي فتره غير واقعيه وغير كافيه للفصل بين مؤتمرين عاديين للحركه لما ينطوي عليه ذلك من اعباء متعدده، ولان تقلبات الواقع السياسي المحيط بالحركه لا تكون دائما مناسبه ، وعلى العكس فقد حتمت التاجيل خلال الفتره الماضيه ، بل ومن زاويه اخرى فان فترة ثلاث سنوات هي فتره غير كافيه لاستقرار الاطر او لكي تأخذ الاطر القياديه الوقت الكافي لتنفيذ البرامج المنوط بها تنفيذها حيث ان برامج مهماتها غالبا ما تحتاج الى المدى الزمني الذي يتأثر بمجمل ظروف الحركه والواقع المحيط بها.

واخيرا فلعل هناك الكثير من الوجاهه في المنطق ان من شأن زيادة المده هنا المساعده على الالتزام بها بحيث يعقد المؤتمر العام في دورته العاديه في مواعيده المقررة تقريبا على الاقل.

وبناءا عليه فقد اصبحت هذه المده (٥) سنوات.

ولكي يتحوط النظام لهذا التمديد بحيث لا يؤدي الى نتائج سلبيه او محاذير، ولانكتشف ان المستجدات قد تعارضت معه فقد تم استحداث اطار المجلس العام الذي يملك صلاحيات مؤتمر استثنائي عند الضروره.

ويلاحظ ان تغيير المده هو التغيير الوحيد في هذا البند (ا) وما تبقى فقد بقي على حاله.

وكذلك في البند (ب) فان اضافة عبارة "اكثر من ثلث اعضاءه" قبل عبارة "اكثر من نصف اعضاء المجلس الثوري" هي التعديل الوحيد على هذا البند الذي اتى نصه الجديد:

قضايا تنظيمية
قضايا تنظيمية

"ب. يدعى المؤتمر الى دورة انعقاد غير عاديه خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ طلب الدعوه اذا طلب ذلك اكثر من ثلث اعضاءه او اكثر من نصف اعضاء المجلس الثوري او بطلب من اللجنه المركزيه ويجب ان يحتوي طلب عقد الدوره الاستثنائيه على المواضيع التي من اجلها تم طلب الاجتماع."

لقد كان حق الدعوه للمؤتمر الاستثنائي قاصرا في النص السابق على كل من اللجنه المركزيه ونصف اعضاء المجلس الثوري، فارتأى النظام الجديد لاهمية هذه المسأله ان لايتركها لباب الاجتهاد او الاستنتاج بحيث يعطي هذا الحق بواسطة النص ايضا لثلث اعضاء المؤتمر العام وهو امر مفيد ويسد الثغرات التي يمكن ان تنشأ في حال تعطل قدرة الدعوه من قبل النصاب المنصوص عليه للاطارين: المجلس الثوري واللجنه المركزيه ، لاي سبب كان.

فقد تقتضي الظروف القاهره او المخاطر او حتى الخلل التنظيمي ان يتم اللجوء الى مؤتمر استثنائي بواسطة بديله لهذين الاطارين، وهي في هذا الحال نصاب محدد من اعضاء المؤتمر يستطيع ان يكون احتياطي الحركه من اجل معالجة قضاياها او حتى من اجل استمرار وجودها.

اما البند الاخير وهو البند (ج) ، فقد بقي على حاله دون تغيير.

وهكذا فانه باستثناء الماده الخاصه بشروط عضوية المؤتمر العام - قد وقع تعديل او تغيير او اضافه في كل المواد الاخرى الخاصه بالمؤتمر، وآخرها هذه الماده المتعلقه باجتماعاته.

اخي يا ابن فتح

هذه النشرة لك

بمساهمتك ومشاركتك وملاحظاتك تستمر وتتطور . فكما انها حق من حقوقك فانها واجب من واجباتك . والفكر الفتحاوي وما يتسم به من اصاله وطنيه ثوريه بفتح باب الخلق والابداع والمبادرات في مجال الفكر والتنظير في اطار وحدة فكريه تتنشق باستمرار عبير الحرية في التعبير والاصالة في الالتزام بقضية الشعب والجماهير وستظل دائما دليلا نظريا للممارسه الثوريه الخلاقه..

وصفحات نشرة فتح مفتوحه لكل ابناء فتح للكتابه... وللنقد ... ولفتح افاق جديدة لتطوير المواضيع او تبويبها،كما ستبدأ نشرة فتح بالرد على التساؤلات التي ترد اليها من الاخوة الاعضاء .

يكون الاتصال بالنشرة من الاقاليم عبر التسلسل التنظيمي ومن خلال مكتب التعبئة والتنظيم .اما بالنسبة للاخوة الاعضاء العسكريين فيتم من خلال دائرة التفويض السيامي

او من خلال مكتب التعبئة والتنظيم ويمكن للاخوة الاعضاء العاملين في الاجهزة الحركية المركزية واجهزة منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين الاتصال عبر الاطر المركزية اوبالاتصال المباشر مع هيئة تحرير النشرة على العنوان التالي :-

الجمهورية التونسية - ١٠٠٤-
المنار الثاني نهج ٧١٤١ زنقة رقم ١ فيلاعدد(٨)
فاكس ميل ٧٦٧٥٩٩



أهمية الإلتزام في الإطار التنظيمي

قبل ان نبدأ في التعرض الى اهمية الالتزام في الاطار التنظيمي يجدر بنا ان نتعرض قليلا الى التحدث عن منهجية العمل الثوري داخل حركتنا الفلسطينية الرائدة كيف هي وكيف نتمناها ان تكون.

والمقصود بالمنهج كما هو معلوم هو امتلاك اسلوب التفكير السليم في دراسة المهمات التي يراد القيام بها ووضع الخطة والتنفيذ اي كيف نفكر تفكيرا صحيحا امام كل حالة ، كيف ندرسها وكيف نعالجها.

لا يختلف اثنان على ان امتلاك القدرة على التفكير السليم والدراسة الصحيحة التي تكون محصلتها في النهاية احتكاك المنهج الذي لا ياتي الا بالخبرة والممارسة والتفكير الدائم وفي تقديرنا ان هذه الصفات والخصائص في الانسان المناضل لا تتأتى له من خلال انخراطه فقط في التنظيم الحركي وكذلك انخراطه فقط لا يكفي اذا لم يلازم هذا الانخراط استعداد تلقائيا في الالتزام باخلاقيات التنظيم وهنا لا بد لنا ان نعرف كلمة الالتزام كما هو متعارف عليها داخل حركتنا.

فالالتزام التنظيمي هو الايمان بالقضية التي يكرس التنظيم نفسه من اجلها وبالاهداف التي يتخذها وبتصورات الوصول الى هذه الاهداف.

ومن هنا نعتقد ان التنظيم الذي تتوفر له الاغلبية من بين اعضائه تتوفر فيهم شروط واركان الالتزام حتما يكون تنظيما نموذجيا سيحقق اهدافه مهما طال الزمن ، ونحن في وضعنا ما احوجنا الى الحضور المنظم والملتزم وياتي احتياجنا الى هذه النوعية لجسامة المهمات التي تقع على عاتق تنظيمنا ولقداسة هذه المهمات فالعمل على استرداد وطن ليس بالامر الهين ولا اعتقد ان هناك امر يفوقه في قدسيته لدى حركتنا وتنظيمنا. لقد استطاعت حركة فتح ان تقود النضال الفلسطيني طيلة السنوات المنصرمة . كما استطاعت ان تؤثر في الراي العام العربي والعالمي بحيث اصبحت هذه الحركة تتمتع بسمعة طيبة لا فقط داخل تجمعات شعبنا الفلسطيني داخل الوطن وخارجه بل ايضا دخلت ضمائر اكثرية المجتمعات العربية والمجتمعات الاجنبية واستطاعت ورغم ما تعرضت له الثورة الفلسطينية من مؤامرات وهزات ان تنقل العمل الفلسطيني نقلات نوعية باتجاه تحقيق الهدف الاسمى وهو استعادة الوطن واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ولنا ان نسأل لماذا استطاعت فتح ان تحافظ على قيادتها للعمل النضالي الفلسطيني؟ فسيكون الجواب حتما لان لفتح تنظيما يتالف من اعضاء والاعضاء في حركة فتح ملتزمون اي ان ذلك يعني ان هناك ديمقراطية في القرار، ديمقراطية في تبني المواقف السياسية ، والتزام الاقلية برأي الاغلبية مما سهل على قيادة حركة فتح ان تسير في خط نضالي تصاعدي رافدها تنظيم كله ثقة واطمئنان على هذا السير او النهج دون ان يدخل الى ضميره التشكيك في هذه القيادة. وكيف له ان يشك مادام ضامن للمراقبة المستمرة من خلال هذا التنظيم العملاق الذي يوفر له حق المراقبة والتصحيح والتدخل كلما راى لذلك موجبا ولكن ليكون هذا التنظيم رافدا قويا لقيادته يجب عليه ان يكون في مستوى راقي من الثقافة السياسية فليس المطلوب ان يكون التنظيم متكونا من عدد غير محدد من الناس المنتسبين اليه. اي بمعنى ان لا يكون المهم الكم بل ايضا يجب ان تعمل القيادة على صقل هذا الكم بحيث يتجسد الكم والكيف فبقدر ما يكون العضو الملتزم داخل التنظيم على درجة كبيرة من الوعي السياسي والاجتماعي بقدر ما يكون قادرا على تفهم الخطوات التي قد تضطر القيادة لاخذها مهما بدت لغيره غير متماشية مع المبادىء الاستراتيجية التي تلقاها في بداية عهده بالتنظيم ومن هنا تأتي اهمية اقامة الندوات التثقيفية لاعضاء التنظيم. ومن هنا تأتي اهمية ان تكون القيادة قريبة جدا من افراد التنظيم بحيث لا يتصور العضو الملتزم ان هناك فجوة او عائقا يجعله غير قادر على افراغ ما يجول بخاطره لقيادته . والا فسوف تتراكم هذه الخواطر وتتسع لتصبح رأيا عاما او اتجاها داخل التنظيم وهذا من شانه ان يزرع المصاعب داخل التنظيم وينتقل التنظيم من تنظيم متجانس يشكل رافدا لحركته وقيادته الى مجموعة لكل الافكار قد تصل التناقضات فيما بينها الى حد الصراع وضياع الوقت. ■

صوت من مصر

من اجل مصر ، ومن اجل فلسطين / ينطلق الصوت الإصيل

ليعبر عن الحس الشعبي والجماهيري بعيدا عن كل الحسابات

[صلاح عيسى ... والتاريخ]

لم اجد مبررا منطقيا واحدا، لذلك الهجوم الارهابي البشع، الذي شنته الصحف الرسمية المصرية في بداية هذا الاسبوع، ضد الزعيم الفلسطيني "ياسر عرفات" ..

ولم أجد سببا واحدا مقنعا، يدعو بعض كتاب هذه الصحف لوصف البيان الذي اصدرته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، تعليقا على حادث الاتوبيس السياحي في طريق القاهره - الاسماعيلية بانه بيان " ضعيف" و"هزيل" و"مائع"، لمجرد ان البيان قال انه "يجب النظر الى الحادث من خلال نظرة واسعة وشاملة، لما يجري في الارض المحتله، وليس كحادث منفصل ، خصوصا وان المئات من الفلسطينيين يقتلون ويجرحون يوميا على ايدي الرسميين الاسرائيليين"....

واخفيت وجهي خجلا من التاريخ الذي مضى ، والتاريخ الذي سياتي، لان صحفيا مصريا ،يعبر كتابةً ونشرا عن ذهوله وتوجعه، لان "ياسر عرفات " لم ينفعل بما حدث ، و "لم يطر الى القاهرة على الفور؛ ليعلن للعالم كله استنكاره الشخصي ، واستنكار الشعب الفلسطيني الذي يتحدث باسمه لهذا العمل الاجرامي ، وليقدم للشعب المصري، عميق اسفة عما ارتكبه ارهابيون فلسطينيون ضد الشعب المصري"، ولان عرفات لم يصدر "بصوته" بيانا يندد فيه بما وصفه الصحفي "المتوجع" بانه "انتهاك للسيادة المصرية"، ولم يعلن عن تصميمة على مساعدة اجهزة الامن المصرية في الكشف عن الارهابيين الفلسطينين الذين ارتكبوا هذه الجريمة في حق الشعب المصري"!!!.

ولا معنى لهذا الكلام الذي ليس مائعا ولا هو هزيل او ضعيف ، بل هو "ذليل"، لا لأن صحافة مصر الرسمية، تعزف تنويعات على اللحن نفسه، الذي يعزفة المسئولون الاسرائيليون،" غير الارهابيين" ، وتؤيد - بوعي او بدونه وجة نظرهم القائله بان مصر مسؤله عن الحادث والا ما تخلخلت اوصال صحافتها الرسمية. فقادها الخوف والرعب من غضب اسيادنا الاسرائيليين ، الى الاسراع بالتنصل من التهمة والاندفاع الى القاء المسئوليه على عاتق الفلسطينيين ، الى حد مطالبة زعيمهم بان يطير حالا بالا الى القاهرة، لكي يعتذر للشعب المصري و يلتحق بصف العاملين بمباحث امن الدولة ، ليبحث معهم عن "الارهابيين ".

ولا بد انه شيء آخر - غير الحياء - هو الذي منع هذه الاقلام من مطالبة ياسر عرفات، بالطيران الى تل ابيب ، والاعتذار لشامير، والالتحاق بالموساد، ليعاونها في القبض على "الارهابيين" الفلسطينيين الذين يقودون الانتفاضة، في الارض المحتلة.

الحريصيون على مصر الوطن ، هم الذين يملكون في اوقات الازمات، صفاء الرؤية ، وشجاعة الوجدان ، التي تمكنهم من التصرف والكتابة، بالكرامة التي تليق بالوطن وبالشعب، فاذا كانوا من المصابين بالعمى الحسي المزمن فلينقطونا بسكاتهم، باعتباره اشجع ما يستطيعون كتابته او قوله !.

وليس في وقائع حادث الاتوبيس السياحي، واقعة واحدة ، تمس الشعب المصري، لان الذين نفذوه - سواء كانوا من الفلسطينيين او كانوا من غيرهم ، حرصوا على الا يصيبوا مصريا بخدش واحد، بل طلبوا بأنفسهم ممن كانوا يستقلون الاتوبيس من المصريين مغادرته، قبل ان يطلقوا رصاصة واحدة ..

ولان الشعب المصري ، فعل مثل هذا، الذي فعله المسئولون عن حادث الاتوبيس، حين كانت ارضه محتلة ، وحين فشلت كل المفاوضات في اعادة حقوقه المشروعة وما يمس الدوله المصرية، وما يمس الشعب المصري ، وما يدعو للاعتذار اليهما، هو هذا الكلام المائع ،

←

والضعيف والهزيل ، الذي يزري بكرامتنا جميعا ، حين يخرج من بيننا من يكتب كلاما، جوهره هو المطالبة بتغيير اسم الدولة من "جمهورية مصر العربية " الى "جمهورية مصر المعتذرة"!

وعلى الذين يمنون على "ابو عمار" ، بما فعلته حكومة مصر الحالية ، لقضية الشعب الفلسطيني، ان يتذكروا ان الرجل هو الذي حطم عزلة مصر عربيا، وانه لولا مبادرته بزيارة القاهرة عام ١٩٨٣، لما عادت مصر الى الصف العربي، ولولا علاقته بها، ما اتخذت سياستها تجاه قضية الشرق الاوسط ، مشروعية عربية او دولية ..

وعلى اصحاب القلوب الرهيفه ، الذين يتحسرون على العدوان على المدنيين، ولا يكفون عن مضغ مصطلح "الارهاب" ان يكفوا عن هذه اللعبه الشيطانية التي يخلطون فيها الاوراق والمصطلحات لغرض في نفس يعقوب، وان يتذكروا ان اسرائيل مجتمع عسكري بناه ارهابيون محترفون، وانه ليس بين من يعيشون فيها احد لم يحمل السلاح يوما . ولم يقتل عربيا او فلسطينيا واحدا على الاقل ..

وعلى الذين يحرضون القاهرة - من داخلها او خارجها - على لي ذراع " عرفات"، - بالهجوم او بغيره - ويهددونه بالعودة الى الخيار الاردني، ان يكفوا عن هذا الشر المحترف، بعد ان تحمل الرجل امام امته وشعبه وبين يدي التاريخ، مسئولية تقديم اكبر قدر من التسهيلات ، بينما لم تنجح وساطتهم الحميدة ، في اقناع ارهابيي تل ابيب بالكف عن المطالبه بمزيد من التنازلات !!

ولعل الذين طالبوا "ابو عمار" بالالتحاق بمباحث امن الدوله، ليشاركها في البحث عن "الارهابيين" يطبقون نصيحتهم على انفسهم، ويلتحقون هم بها ، اذا لم يكونوا قد فعلوا ، ليشاركوها في البحث عن مهرب مخدرات اسرائيلي اسمة يوسف طحان ، هرب من سجن مصري، بعد ان حكم عليه بالاعدام ولم يبحث عنه احد، ولم يطالب احد دولته بالاعتذار عن هذا "الارهاب الحقيقي" الذي ارتكبه في حق الشعب المصري !

ويا ايها التاريخ .. دعني اخفي وجهي خجلا منك .. لانني اقرأ ما يكتبون ...■

الدعم كل الدعم للانتفاضة

بناء المؤسسات الوطنية خطوة هامة على طريق العصيان المدني و فك الارتباط القسري مع العدو

بدخول الانتفاضة الشعبية الباسلة التي يخوضها شعبنا في وطنه المحتل عامها الثالث وبعد سقوط كافة الرهانات باطفائها او محدودية تأثيرها وتفاعلها وامتدادها زمانيا مكانيا ونوعيا يتوجب علينا ككوادر في تنظيم فتح القائد ان نعيد تقييم دورنا ومدى فعاليته في تصعيد الانتفاضة من خلال جملة مهام سبق ذكرها في الاعداد السابقة ، منها المبادرة لوضع اللبنات الاولى في بناء المؤسسات الوطنية والعمل على تشكيل المقدمة الضرورية لاقتصاد وطني مستقل نوعا ما.

لقد استطاعت الانتفاضة ان تستمر لمدة عامين لتدخل شهرها السابع والعشرين وهي اكثر ما تكون شموخا واحدا مع اهدافها ، بفضل ذلك التداخل الايجابي بين ركائزها المتعددة التي نمت وتطورت الانتفاضة بها ومنها الركيزة التنظيمية ، وكنقلة نوعية بدخول الانتفاضة عامها الثالث مظفرة قوية كما كانت رغم جميع المؤامرات والعقبات والتحديات التي واجهتها لا بد من تدعيم الركيزة التنظيمية من خلال بناء المؤسسات الوطنية تتويجا واستمرارا لعمل وفعالية لجان الانتفاضة الشعبية.

ان استمرار وتصاعد الانتفاضة وبالتالي نضوج الاهداف والتوجه السليم المتمثل باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف مرهون باستمرار الفعالية في النضال بكافة اشكاله وعلى كافة الاصعدة، انها مسؤولية كل كادر منا، اولا في منظمة التحرير الفلسطينية وعامودها الفقري وتنظيمها القائد حركة التحرير الوطني

الفلسطيني - فتح - وهي ثانيا مسؤولية شعبنا في كافة اماكن الشتات، وهي ايضا مسؤولية وواجب شعوبنا العربية الشقيقة ومن بعدها الشعوب المناصرة للحق والحرية في كل مكان.

ان انجاح هذه المهمة كشكل من اشكال تدعيم انتفاضة شعبنا المباركة يوجب علينا استنزاف قدراتنا الابداعية والنضالية في اطار الالتزام الثابت بالوحدة الوطنية والمساهمة في تنفيذ وأبطال حملات التشكيك الموتورة وعزل المروجين لها.

هنا لا بد من تصور عملي للمؤسسات الوطنية التي من الواجب والممكن بان نوحد بنائها في ظل ظروف الاحتلال من جهة، وطرق دعم القائم منها والمحافظة عليها والتي تعد هدفا لسياسة سلطات الاحتلال التخريبية من جهة اخرى.

ان البناء المؤسساتي الوطني الذي نتصوره يرتكز على ثلاث اسس وهي :-

ا - المؤسسات الاقتصادية
ب - المؤسسات الاجتماعية
د - المؤسسات السياسية.

وسنستعرض هنا الركيزتين الاولى والثانية كون الثالثة لا تكتمل الا بالسيادة الوطنية المطلقة وبعد قيام دولة فلسطين المستقلة ونظرا لكفاية ما هو موجود حاليا من أطر تنظيمية في ظل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وتحت سقف منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني.

المؤسسات الاقتصادية :

شرط اساسي لاستمرار وتدعيم الانتفاضة يبقى تمتين البنية الاقتصادية الوطنية وتأهيلها للصمود المقاوم نظرا لدورها الهام في خلق فرص عمل واستيعاب العمال الخريجين، وكذلك في انتاج احتياجات المواطنين وتامين قوتهم اليومي وللدور الذي تلعبه في تحرير الاقتصاد الفلسطيني وفك ارتباطه القسري مع الاقتصاد الصهيوني.

ان سياسة سلطات الاحتلال تضع عراقيل شتى أمام قيام المؤسسات الوطنية بشكل واسع ، لذا فاننا نرى الشكل والصيغة الامثل لبناء المؤسسات الوطنية في المساهمة بتشكيل الشركات الاهلية المساهمة والتعاونيات الانتاجية من صناعية ، زراعية ، حرفية وتجارية واسكانية ، ودور هذا المؤسسات مرهون بشكل أساسي بنمو وتطور دور مؤسسات التمويل والتسليف التعاوني .. ونتصور هنا دور كوادر تنظيمنا القائد في ترجمة هذه المهام الى واقع ملموس من خلال المساهمة ببناء المؤسسات الوطنية الاقتصادية وتنظيم وتفعيل حملة الترويج والدعم لبناء هذه المؤسسات والمساهمة ايضا بحماية القائم منها.

المؤسسات الاجتماعية:

لا يقل دور المؤسسات الوطنية الاجتماعية عن دور المؤسسات الوطنية الاقتصادية أهمية بل يشكل الوجه الاخر والمتمم لتدعيم وتصعيد نضال جماهير شعبنا ضمن فعاليات الانتفاضة المباركة. وهنا لا بد من اقامة وتطوير وتوسيع المزيد من المستشفيات والقيادات الطبية، المعاهد والجامعات والمدارس ومراكز التدريب والتأهل المهني وجمعيات ولجان دعم وتعويض الحالات المتضررة من حملات القمع الصهيوني بما في ذلك (الشهداء والمعتقلين، الجرحى، نسف البيوت، حرق المزروعات وقلع الاشجار ... الخ) بالاضافة للهيئات والجمعيات والاندية الاجتماعية.

يا ابناء فتح المناضلين :

ان مهمتكم لا تقتصر على بناء المؤسسات الوطنية فقط بل دعمها على الصمود وضمان استمراريتها من خلال المساهمة الفعالة في النضال وعلى كافة الاصعدة ، كما يجب تطوير وضمان استمرار القائم من المؤسسات الوطنية والعمل على ترشيدها وتنقيتها ونخص بالذكر هنا تجمعات رجال الاعمال والاقتصاد المتمثلة في غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحادات المنتجين الذين ينتجون سلعا او يقدموا خدمات متشابهة كاصحاب الحرف والمهن ، والمجالس المحلية والبلدية واتحادات الجمعيات التعاونية والنقابات ومؤسسات التجارة والتسويق ودور البحث الاقتصادي من جامعات ومؤسسات علمية .

المهمة الاساسية لبناء المؤسسات الوطنية وتطوير القائم منها والمحافظة عليها تكمن في استراتيجية تحقيق التكامل الوطني الاقتصادي والتكافل الاجتماعي على طريق الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي لتحقيق الانسجام وتجسيد التكافل ضمن الاقتصاد الوطني لا بد من تشكيل لجان تنمية وطنية مركزية وفرعية بالاضافة لاحداث مجالس وهيئات تخطيط من الاكاديميين ورجال الاعمال والفعاليات والكوادر الوطنية هدفها التنسيق والحيلولة دون المنافسة الداخلية ولوضع الاجراءات التنفيذية لتحقيق التعاون والتكامل فيما بين المنتجين وبما يضمن تصريفا افضل للمنتجات وتوريدا أمثل للمواد الخام واستخداما أكثف للعمالة .

ان صمود جماهير الانتفاضة وتطوير وتصعيد مقاومتهم ونضالهم يشكل المركز الذي يستقطب انشطة وفعاليات كافة المؤسسات الوطنية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية ، لذا يجب ان تسعى هذه المؤسسات وبتكامل وتكافل وتضامن تهيء ظروفه وتضع اسسه لجان التنمية الوطنية ، الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التالية :

أ- السعي لخلق فرص عمل جديدة من خلال تكامل المؤسسات الوطنية بهدف امتصاص اعداد العاطلين عن العمل من جهة واستيعاب جزء من العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي من جهة اخرى ، حيث لا يجوز لاعتبارات وطنية واجتماعية ترك العاطلين بدون عمل واستمرار الاخرين في الاقتصاد الاسرائيلي ، لقد بلغت اعداد الفلسطينين العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي حسب احصائيات عام ١٩٨٩ ما يقارب ١٢٠ الف عامل وهم يشكلون ما نسبته ٣٥،١٪ من قوة العمل الفلسطينية ، كما تجدر الاشارة الى الزيادة السنوي في قوة العمل الناجمه عن التزايد الطبيعي الصافي للسكان ، فقد بلغت الزياده في قوة العمل عام ١٩٨٩ بالنسبة لعام ١٩٨٨ ما يقارب ١٠ الاف عامل .

ب - تحسين اداء الاقتصاد والمساهمة برفع الدخل القومي وبالتالي تامين حد ادنى مقبول لمستوى حياتي ومعيشي لائق وقادر على التطور كما ونوعا ، على ان يكون هدفه واساسه توسيع فرص العمل المنوه عنها انفا . بالاضافة لتحسين القدرة التكاملية الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني ، بحيث يتم استخدام منتجات المؤسسات الوطنية كسلع نصف مصنعة او كمواد اولية لانتاج سلع اخرى ، بما يحقق مقاطعة للسلع والخدمات الاسرائيلية واعتمادا على النفس ضمن اطار الاقتصاد الوطني وبما يتضافر ليولد ناتج محلي اجمالي مرضي ونمو ذو قابلية للارتفاع المستمر وبوتائر عالية تحقيقا لهدفين اولهما المساهمة في تامين كافة احتياجات الجماهير من السلع وبالتالي المستوى الحياتي المرغوب وثانيهما تحقيق مدخرات قابلة للاستثمار ولتأمين النمو الاقتصادي المنشود .

لقد كانت وما زالت مكونات تدفقات الناتج المحلي اقل بكثير من حجم الانفاق (استهلاك عام وخاص ومستوردات) ، لذا تقع على عاتق المؤسسات الوطنية مهام جسام لخلق توازنات في الاقتصاد الفلسطيني ، وهنا لا بد من الوصول لقناعة لرفع قابلية المجتمع والاقتصاد للاعتماد على النفس في تدبير الموارد اللازمة لتحقيق اهدافه ، لحين الوصول لهذه المرحلة لا بد من توفر دعم مالي وعيني تساهم المنظمة بشكل اساسي في تنظيمه وتفعيله وهذا ما تعرضنا له سابقا في تنظيم وتفعيل حملة الدعم المالي والعيني - للمساهمة في خلق هذه التوازنات .

ج - توسيع ونشر الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية وخصوصا الريفية منها بما يشمل توفير المدارس ومعاهد ومراكز التدريب والتأهيل المهني والمستوصفات والمشافي والعيادات الريفية وكافة المؤسسات الاجتماعية والتعليمية التربوية والصحية والبلدية والقروية الاخرى ، وما يستوجب ذلك من تطوير للقدرات البشرية (مهارات واختصاصات) وهنا يبرز دور المعاهد العليا ومؤسسات التعليم العالي . وتجدر الاشارة بان كل مهمة تعتبر جزء من المهمة الوطنية الاساسية الكبرى لبناء وتوسيع شبكة المؤسسات الوطنية وتشكل جملة المهام كلا متكاملا حيث تعتبر كل مهمة مقدمة ونتيجة لمهمة اخرى .

د - تنفيذ برنامج اسكاني ، يؤمن تعويض اهلنا في الوطن المحتل عن منازلهم المدورة بمنازل اخرى اولا ، وتحسين مستوى الاسكان بشكل عام ثانيا . هذا الهدف بحد ذاته كغيره من الاهداف يتطلب تنسيقا مع المؤسسات الوطنية الاخرى لتامين المدخلات الاساسية والضرورية لاقامة المساكن (مواد بناء بمختلف انواعها ، قوة عمل مناسبة بالاضافة لما تحتاجه البرامج الاسكانية من اعمال هندسية وخدمات) بما يحقق تكاملا وطنيا في مجال الاسكان . كما لا يخفي علينا هنا دور مؤسسات التمويل الوطنية في دعم مثل هذه الانشطة وانجاحها .

ة - لقد اصبح الاكتفاء الذاتي المعيشي والاقتصادي احدى المهام الملحة والمباشرة التي فرضتها الانتفاضة وبقوة لمواجهة المشاكل التي تواجهها جماهير الانتفاضة ، لذا يجب ان تكمل المؤسسات الوطنية هذه المسيرة وتتوجها بتكامل اقتصادي وطني بهدف تقليص الاعتماد على العدو اقتصاديا ومعيشيا وحماية وتطوير القطاعات وتنمية القدرات الانتاجية للقطاعات الفلسطينية المختلفة زراعيا ، صناعيا بالدرجة الاولى ويرتبط بهذه المهمة عنصران هما التوجه نحو الانتاج ذو الطابع الاستهلاكي الوطني والاعتماد على عناصر الانتاج المحلية حصرا حال توفرها وتحت اية شروط . وهنا لابد من الاشارة الى اولويات ، فالزراعة هي العامود الفقري للاقتصاد الوطني والقطاع الانتاجي الرئيسي كونها المصدر المحلي والرئيسي للغذاء والقادرة اكثر من غيرها على استيعاب يد عاملة ، اذا لا بد ان تجسد المؤسسات الوطنية في هذا المجال شعار الانتفاضة "العودة الى الارض" وذلك من خلال :

- الدعوة والعمل لاستغلال الاراضي التي تركت بورا وزراعتها من جديد .

- تشجيع الجماهير وتاهيلها لتجربة الاقتصاد المنزلي والزراعة البيتية .

- نشر صيغ العمل التعاوني في مجالات استصلاح الاراضي وزراعتها والتصنيع المنزلي والتعاوني للمنتجات الزراعية .

- الاستخدام الاقل للمياه المتوفرة ، تشكيل لجان وطنية لترشيد استخدام المياه ، تضم بعضويتها اعداد من المتخصصين في الزراعة والمياه والتكنولوجيا .

ان المهمة الوطنية الشمولية والاهم هي التاسيس الفعلي للقرار الوطني بالعصيان الوطني الشامل او الجزئي على قاعدة الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي كأحد اشكال التطور والتصعيد النوعي لانتفاضة شعبنا المباركة .

يا ابناء فتح

ايها المناضلون :

بما ان تصعيد الانتفاضة واستمرارها حتى اقرار الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا بما فيها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف هي اولية نضالنا المطلقة في هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة ، فان توفير اسس التكامل الاقتصادي الوطني من خلال بناء المؤسسات الوطنية على قاعدة الاكتفاء الذاتي تبقى المهمة الأساسية التي تجسد كافة المهام الوطنية الاخرى بهدف ضمان استمرار الانتفاضة وتصعيد وتائرها ، وان الدور المنتظر منكم لا بد ان يكون بقدر حجم دوركم في القيادة والريادة فلتكن المبادرة والابداع اسلوبكم ومنهجكم وشعاركم دائما .

الدعم كل الدعم للانتفاضة وجماهيرها

لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة

وانها لثورة حتى النصر

خطة بيكر.. واستمرار الجهود لإنجاحها

أدت العمليه التي استهدفت الاوتوبيس السياحي على طريق الاسماعيلية - القاهره، والذي كان يقل سياحا من الكيان الصهيوني الى تاجيل اجتماع الليكود الذي كان من المقرران يعرض فيه شامير برنامجة للتعامل مع الاسئلة الامريكية المطروحه وفقا لبعض الافكار الجديده بشأن تنفيذ خطة بيكر لكي يحصل البرنامج على اساس ذلك على ثقة مركز الليكود.

وكان من المفترض ان يقوم شامير بابلاغ ردود حكومته الى الولايات المتحده، وقد بدا بعد عملية الاتوبيس وكأن الخطه قد توقفت نهائيا الا انه سرعان ما عاد واجتمع مركز الليكود وقدم شامير برنامجه بينما استقال شارون من الحكومة وعاد شامير من جديد يحاول كسب الوقت.

ويبدو ان الولايات المتحده عادت بعد الاجتماع الاخير مع ارينز في واشنطن الى لعبة تقديم حلول وسط للحلول الوسط التي قدمتها سابقا وهي لعبة تمارسها باللجوء للضغط من جديد على الطرف الاسهل او بالاحرى على الطرف الذي ترغب هي في الضغط عليه.

ففي نطاق نقاط الخلاف الثلاثه التي تركز حولها البحث وأرسلت بشانها الولايات المتحده الى حكومة الكيان الصهيوني افكارها عبر رابين، برزت بعض التعديلات. حيث اخذ يقتصر الحديث بالنسبة لنقطه جدول اعمال اجتماع الحوار في القاهره على موضوع ترتيب اجراءات الانتخابات، كذلك برزت الافكار للتخفيف من مدى صراحة ودلالة تمثيل سكان القدس في وفد الحوار، وتم التشدد في مسالة اعلان اسماء الوفد من قبل مصر، واصبح مطلوبا من منظمة التحرير الفلسطينية ان تقدم ردها الايجابى فى دوامة الحلول الوسط الجديده،

وترافق ذلك مع حملة هجوم واسع النطاق ضد المنظمة عبر الصحافة المصرية تؤدي مهمة الضغط من جهه ومهمة التمهيد لكيفية التعامل معها في حال عدم استجابتها من جهه اخرى.

واصبح واضحا بعد ذلك ان عرض الحلول الوسط الجديد يحظى بموافقه مصر وحزب العمل (الاسرائيلي) وقد اعتبر موقف مصر معبرا عن الموقف الفلسطيني وبقي موقف شامير هو الموقف الوحيد الذي لم يقدم الخطوه المطلوبه من جانبه.

وقد تقاطعت التصريحات المتفائله حول قرب البدء بالحوار، وبقي المطلوب ان يقول شامير كلمته في الوقت الذي ظهر انه يتعرض لتجاذب اتجاهين: افكاره وقناعاته ومتطرفي الليكود من جانب وجملة ظروف من الجانب الآخر منها مواقف المعراخ والولايات المتحده.

لقد بدا أن امام شامير في هذا المجال كلا من المحاذير والمغريات.

فهو يتعرض لضغط حزب العمل والتهديد بانهاء حكومة الائتلاف بالتزامن مع انسلاخ كتله من جسم اللكود و بعض التعقيدات في العلاقة مع الولايات المتحده، حيث يبدو ان الاداره الامريكيه مصممه على انجاز خطوه في نطاق مساعيها للحل في الشرق الاوسط، وفقا لرؤياها الخاصه. بينما امامه في المقابل اغراء الهجره والتسهيلات التي يمكن ان يحظى بها وكل ذلك في تيار الدفع للاستجابه الى الافكار المعروضه.

ومن الواضح أن شامير يستوعب الدرس جيدا ، فلكي يقدم مرونه ضئيله لا بد له ان يمتص من وعاء الهجرة اليهودية الى فلسطين باقصى ما يمكن ان يفعله. لابد له ان يقدم اقل تنازل ممكن ليحصل على اكبر مكاسب ممكنه، بحيث ياتي التنازل مجوفا وتكون المكاسب مليئه انطلاقا من ميزان القوه وانحياز الولايات المتحده.

وعليه فان شامير يحاول ان يكسب كل لحظه وقت وان ينال كل تراجع ممكن من الطرف الآخر.

وفي خضم ذلك وجدت الولايات المتحده نفسها من جديد في انتظار رد حكومة (اسرائيل) لكي تتمكن من عقد اجتماع وزراء الخارجيه للدول الثلاثه تمهيدا لاجراء الحوار الفلسطيني - (الاسرائيلي).

وقد جاءت في الايام الاخيره اي في نهاية شهر شباط الحالي تصريحات السيد جيمس بيكر امام لجنه فرعيه من لجان الكونغرس كتعبير عن هذا الانتظار حيث اكد: "ان الولايات المتحده احرزت تقدما مع مصر في محاولة العثور على مندوبين فلسطينين لاجراء حوار مع (اسرائيل) حول الانتخابات" وقال: "ان واشنطن في انتظار رد (اسرائيل) على صيغة لاقامة حوار فلسطيني - (اسرائيلي)، وان الولايات المتحده بذلت كل ما في وسعها لتحريك هذه القضيه"

ثم اضاف: "اننا نقترب جدا من الوقت الذي نعرف فيه ما اذا كنا بطريقه او باخرى سنجد فرصه للنجاح ام لا لاننا قمنا بكل ما نستطيع عمله بالفعل"

لقد اعطى حزب العمل لشامير مهله تنقضي مع نهاية الاسبوع الاول من شهر آذار القادم ليتخذ قراره، ويبدو ان الولايات المتحده كذلك تنتظر الرد في خلال فترة لا تتجاوز منتصف نفس الشهر حيث اكد مساعد وزير الخارجيه الامريكي السيد جون كيلي: " انه متفائل جدا من التقدم الذي احرز نحو عقد الاجتماع الثلاثي، وان ذلك ربما يكون قبل نهاية شهر آذار"

اذن، ان على شامير ان يتصرف بأخذ موافقه الليكود ثم الانتقال الى القرار الحكومي خلال هذه المدة المحدده حيث بلغت الامور مداها الذي يمكن ان يهدد استمرار المجهودات على اساس خطة بيكر، وهو ما يمكن ان يؤدي الى طرح خيارات اخرى، او بدائل مطروحه اصلا وأهمها خيار المؤتمر الدولي.

وفي كل الاحوال فقد وردت بعض المعلومات التي تفيد انه قد تم الاتفاق في لقاء وزيري خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحده الاخير على حل المشكله على مراحل، بدءا بالحوار الفلسطيني (الاسرائيلي) ، وهو ما يعني ان معادلة ما قد اخذت تتكامل بين بعض الاطراف والقوى الكبرى المؤثره، [illegible] معادلة من المؤكد انها ستلقي بضغطها.

ولكن الى اين تسير الامور؟ ان جميع هذه المقدمات تشير الى ان الافكار المعروضه حتى الان لا تخرج عن حدود اتفاقيات كامب ديفيد. وبشكل ادق لا يوجد تضارب بين مقتضيات الشق الثاني لكامب دفيد وبين المسار الذي تلتزم به كل من الولايات المتحده ومصر عبر خطة بيكر، وهو مسار يصب في منهج الحل على مراحل منها المرحله الانتقاليه ومرحلة الحل النهائي، وتتضمن المرحلة الانتقاليه حكما ذاتيا في الضفه والقطاع.

وفي هذا السياق يتم تفادي او رفض اي امر يشكل خروجا على تلك الحدود او محاوله لتطويرها، وهذا ما يفسر التأكيد على استبعاد اي دور مباشر لمنظمة التحرير الفلسطينيه، لان هذا الدور يشكل خروجا على مسار الاتفاقيات يخشى الطرف الصهيوني منه ان يؤدي الى الاستقلال الوطني الفلسطيني او الى تحسين الشروط الفلسطينيه عموما.

ومن الواضح، عبر لعبة الحلول الوسط، الاصرار الصهيوني فيما يتعلق بضم القدس. فالاسئله والردود تشير الى مدى استهداف القدس والى ان النزاع على هذه المدينه يأخذ طابعا خاصا حيث ترفض سلطات الكيان اي اجراء او موقف قد يشتم منه ان ضم القدس الشرقيه هو موضع نقاش.

في العموم، فان البدائل امام شامير للتعاطي مع خطة بيكر وتحريكها هي بدائل صعبه، وخطة بيكر هي في الاساس الحاله العمليه التنفيذيه لخطة شامير، والمراوغه من قبله الان تستهدف عدة امور منها كسب الوقت والحصول على افضل شروط مناسبة. وفي كل الظروف فان لعبة المراوغه لكسب الوقت ستبقى هي الصفه الدائمه لموقف الكيان الصهيوني الذي يتطلع الى تحقيق حلمه في الهجره وارساء الامر الواقع على الارض، لكي يتمكن من فرض احتلاله بصفه نهائيه.

اما بالنسبه لمنظمة التحرير الفلسطينيه فما دامت مستبعده من اي دور مباشر فان الامر لا يحمل لها اي جديد ، ولا ينبيء باي قدر من حسن النيه من قبل اي من الاطراف المشتركه في محا[illegible] تنفيذ هذه الخطه، وعليه فليس امامها الا التمسك بثوابتها خاصة حيال صعوبة الخيارات المطروحه. فان النجاح في تحريك العمليه ضمن الافكار المطروحه يشكل لها مازقا ، وكذلك الفشل يشكل مازقا آخر والتمسك بالثوابت هو خندقها الوحيد.

حركات التحرر

استراتيجية الاستقلال الوطني

اذا كان أحد تعريفات التاريخ، انه الماضي منظورا اليه من وجهة نظر الحاضر، فان مغزى التاريخ هو الذي يتغير من حقبة لاخرى ، وليس وقائعه واحداثه ويأتي التغير، وفقا للمعطيات التي تطرحها الحياة، بكل ما يعتريها من تحولات وتقلبات، تصبح في نهاية المطاف جزءا من المناخ العام للحقبة التاريخية التي تعيشها الشعوب لذلك،

فان تجارب الشعوب وحركاتها التحررية التي انجزت استراتيجيه الاستقلال، بشكل ما او بكيفية ما، تعتبر بالنسبة لحركة تحرر وطني اخرى ، ما زالت ماضية في مسيرتها النضالية، هي الحاضر منظورا اليه من وجهة نظر استشراف معالم المستقبل ، لان الاطروحة الرئيسية لحركات التحرر الوطني هي : انجاز مهمة الاستقلال الوطني، التي تعد الحلقة المركزية في مفاهيم نضال الانسان ضد اشكال الاستعمار والتسلط والعدوان والاستبداد، الامر الذي يشير الى ان الصراع، سواء كان قائما، فعلا، بصورة علنية او مضمرة ، وسواء كان منظورا او محتملا، انما يمثل محور السياسة الدولية ، وعلى الرغم ، من انه عادة ما يكون منقطعا، لكنه يظل ظاهرة حتمية من ظواهر هذه السياسة في كل الحقب التاريخية والعصور التي قد يتداخل في نسج خطوطها العوامل المحلية والاقليمية والدولية، راسمة لوحة العلاقات الدولية في هذه الحقبة او تلك.

في سياق هذا الفهم ، فان صراعنا مع العدو الصهيوني تتوافر فيه كل العوامل لتجعل منه صراعا على درجة كبيرة من الخطورة، يؤثر استمراره على الامن والسلم، ليس في منطقتنا، وحسب، بل في العالم كله ، فهو صراع له جذوره التاريخية التي ترجع الى البدايات الاولى لهذا القرن. وخلال هذه الفترة تداخلت عوامل حضارية وثقافية واقتصادية واجتماعيه، لتجعل منه واحدا من اعقد صراعات العالم واكثرها حدة وتوترا.

وهنا برز اهم خصائص الصراع بانه تصادم الارادات بين طرفين (او اكثر) هدف كل منهما تحطيم ارادة الطرف الآخر كليا او جزئيا، بحيث تسود ارادته على ارادة ذلك الخصم.

من خلال ممارسة اكثر من اسلوب ومظهر، بيد ان المظهر القتالي للصراع هو مؤشرا التصادم الاقصى.

ويشير النموذج العام لتطور الصراع الى جوانب ثلاث :

الجانب الاول: ان الصراع كعملية تاريخية طويلة عرفتها البشرية منذ العصور البعيدة ، لا ينتهي بوقف ممارسة القتال .. فالسلام لا يعني غياب حالة القتال، بل السلام (او التسوية هو وضع دولي متميز نجد فيه الدول المتصارعة فائدة (مصلحه) في استمراره والمحافظة عليه ، بمعنى ان المصلحة شرط الاستمرار في الحالة السلمية، غير ان التاريخ يزدحم بنماذج سلمية وتسويات، التي فرضت على طرف ما ، ولكن سرعان ما انهارت عندما استعاد ذاك الطرف قوته .. وليس تاريخ الحرب العالمية الثانية ببعيد او بخاف على احد.

الجانب الثاني: ان تاريخ المجتمعات البشرية في حركة دائبة ومستمرة، والزمن عنصر محايد ، يخدم ، فقط ، مصلحة اولئك الذين يعملون اكثر ، ولا يوجد وضع

ثابت ومستقر في التاريخ، الا بقدر توافر واستمرار الظروف الذاتية والموضوعية التي تسنده.

لذا، فان الدور الاساسي لاي حركة تحرير وطني يقوم على اساس فهم الواقع الذي تتحرك فيه وكل الظروف المحيطه به، واختيار الاسلوب الانجح في التعامل معه، من اجل تغييره، وبالتالي فان الرهان على تحقيق تسويه ما بمقدار ما يعكس ظروف حركة ما وميزان القوى السائد، فانه ينبغي ان لا يغلق الباب امام احتمالات المستقبل.

الجانب الثالث: ان فهم اي ظاهرة تاريخية لا يتم في فراغ، فالحدث التاريخي هو جزء من تيار اشمل لضمه ويضم غيره من الاحداث الكبرى ، ومن ثم فان التحليل العلمي لظاهرة الصراع، ينبغي ان تأخذ في الحسبان الماضي والحاضر والمستقبل.

وهكذا، تبدو خبرة التحرر الوطني: نضال مستمر لا يتوقف بالمعنى التاريخي ، فهو يبدأ مع ظهور المشروع الاستعماري ويستمر باشكاله المختلفه التي تتراوح بين المقاومة المدنية، الاضرابات العصيان، المقاطعه وبين ممارسة الكفاح المسلح وتستمر هذه المقاومة حتى يتحقق الاستقلال والتحرير .

كيف يتم ذلك ..؟

ان المسار المستمر ، بالمعنى التاريخي، لحركات التحرر الوطني: التكثيف والتصاعد بفعل ممارسة النضال وبخاصة، ممارسة الخيار العسكري يحدث تغييرا في سياسة المشروع الاستعماري، وعندما تصل آلية التآكل فيه الى ذروتها بفعل الضربات المتلاحقة لحركات التحرير، تجد الدول الاستعمارية انه لامناص امامها سوى التسليم بمطلب الاستقلال لهذه الحركات مثال ذلك .. ما حدث في الجزائر وفيتنام وانغولا وزيمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا.

هنا يدخل الصراع مرحلة التفاوض اي عقد الاجتماعات واجراء الاتصالات المباشره وغير المباشرة لوضع الترتيبات الخاصة بحل المسائل العالقه بين طرفي الصراع، وبالتالي فان منطق صيرورة هذه المرحلة هو التسوية التي تحدث عادة لان حسابات وتقديرات طرفي الصراع تسير باتجاه وجود مصلحة في الالتقاء عند نقطه معينة لكليهما .. في هذه اللحظه تبادر الدول الاستعمارية الى التكيف واظهار المرونه والاستعداد لتحقيق اكثر من هدف، بعد ان اتضح لها ان تكلفة مشروعها الاستعماري يفوق العائد منه ، فيما يعني قبول حركات التحرير الوطني لمبدا التفاوض بدء مرحلة جديدة من النضال، ومن الاهمية ان يبدأ هذا القبول في وقت مناسب ، اذ ينبغي ان يجيء في لحظة توازن ، ولو نسبي، في القوى بينها وبين الخصم ، والا فلن يكون قبول التسوية سوى بداية العد التنازلي في مطالبها، لان شروط التسوية واليتها وظروفها قد تؤثر على عملية الاستقلال ومستقبلها. لانه في سياق عملية التفاوض تبرز الاشكالية التي تتمحور حول التسوية والتحرير، آخذي في الاعتبار المدى الزمني (القريب - المتوسط بل الطويل) للتسوية التي يتم في اطارها :

. اما ان تصبح التسوية ، محطة نهائية ، يقفل فيها بالكامل ملف عملية الصراع ، وتطوى صفحة التحرير.

. واما ان تصبح التسوية محطة اعداد وتهيؤ للتحرير، اي ان تكون التسوية محطة لاعادة فتح الملف، اذا ما تبدلت الاوضاع واختلت موازين القوى الاقليميه والدوليه في المستقبل.

لذلك فان التسوية بمقدار ما هي صيغة توفيقية بين طرفي الصراع ، فان شروطها ذات اهمية خاصة في العملية النهائية للحصول على استقلال .. فقد تؤثر على امور بالغة الاهمية والحيوية مثل: طبيعة القوى الحاكمة في مرحلة مجتمع ما بعد الاستقلال والضمانات الموضوعه لهذه المرحلة.

وسنتناول في الاعداد القادمة من نشرة "فتح" نماذج من حركات التحرر الوطني التي حققت استقلالها الوطني سواء تلك التي نجحت في انتزاع الاستقلال انتزاعا بقوة السلاح، بحيث لم يكن امام العدو سوى التسليم بالامر الواقع الموجود على الساحتين: العسكرية والسياسية مثل التجربة الجزائرية والفيتناميه والانغوليه .. او التي حصلت على الاستقلال من خلال تسوية تتضمن حلولا وسطا في اطار التسليم، طبعا، بمطلب الاستقلال وذلك نتيجة ان النضال التحرري لم يحسم لصالح حركات التحرير الوطني ، ويمكن ان تلحق خبرات التسوية في زيمبابوي وناميبيا والتسوية المرتقبة في جنوب افريقيا بهذه الصورة. ■

ملف الهجرة

مذكرة من منظمة التحرير الفلسطينية
الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية

- منذ عقدين او اكثر من الزمن يتعرض الاتحاد السوفياتي لضغط شديد وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية لفتح الباب امام هجرة اليهود السوفيات . وقد استخدمت لتنفيذ هذا الغرض مختلف أساليب الدعاية، وكانت مسالة حقوق الانسان وتحديدا حق الانسان في الاختيار هو الاساس الذي تستند اليه هذه الحملة.

- واننا لازلنا نتذكر الشرط الذي وضعه السناتور الامريكي هنري جاكسون ضمن صفقة القمح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٤ ، والذي يقتضي بضرورة قيام الاتحاد السوفياتي بتهجير ستين الفا من اليهود من اراضيه سنويا.

- وكنا نعرف تماما من خلال المعلومات المتوفرة لدينا ان مسالة هجرة او تهجير اليهود السوفيات كانت نقطة دائمة على جدول أعمال الحوار الامريكي السوفياتي.

- والآن ، في الوقت الذي اتبع فيه الاتحاد السوفياتي سياسة الانفتاح والسماح لاي مواطن بمغادرة الوطن والرحيل الى حيث يريد في هذا الوقت بالذات، أصدرت الولايات المتحدة تشريعا في اكتوبر ١٩٨٩ تقنن فيه دخول اليهود السوفيات لاراضيها، وظهر واضحا ان هذا التشريع انما وضع لمواجهة تزايد عدد المهاجرين المتوقع.

- واصبح الوصول للولايات المتحدة مستحيلا بالنسبة لمعظم اليهود المهاجرين ماداموا لا يمتون بصلة القربى من الدرجة الاولى لمقيم في الولايات المتحدة . وبوضعها هذه القيود ، فان الادارة الامريكية تجبر المهاجرين اليهود على ان يتوجهوا في اتجاه واحد فقط ، وهو اسرائيل ، دون ان يكون لهم الخيار في ذلك.

- ولم يعد خافيا على أحد وضع المهاجرين من اليهود السوفيات في مختلف المدن الاوروبية وفي روما بالذات حيث يقبع منذ اشهر عشرات الالوف من اليهود الذين يتظاهرون يوميا امام السفارة الامريكية للمطالبة بمنحهم تاشيرة دخول الى الولايات المتحدة ، وبمعنى آخر للمطالبة بممارسة حق الاختيار الذي اعطتهم اياه القوانين الدولية.

- وفي اعتقادنا ان مطالبتكم باحترام حقوق الانسان لصالح اليهود السوفيات، تملي على جميع الحكومات بما فيها حكومة الولايات المتحدة احترام حق المهاجرين اليهود في الاختيار.

- اننا نفهم توجيه الهجرة اليهودية قسرا لاسرائيل بمثابة عملية "ترانسفير" جماعية غير شرعية تنتهك فيها حقوق الانسان ، عدا ما ستؤدي اليه من تغييرات هامة في المعطيات الديموغرافية والسياسية في المنطقة ومساهمتها في تهديم اسس الثقة بالسلام.

- اننا نشعر ان الولايات المتحدة تنتهك في آن معا حق اليهود وحق الفلسطينيين ، حيث انها تساهم في اجبار اليهود على الهجرة الى اسرائيل، حيث يتم توطينهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة على حساب حقوق وحرية الشعب الفلسطيني على ارضه. وهنا لا بد لنا ان نستذكر اتفاقية هلسنكي، وكذلك المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ ، ونرجو من الحكومة الامريكية ان تلتزم بها وان تتعامل مع هذه المسالة بما ينسجم مع احكامهما.

- كما نطلب من الحكومة الامريكية اعادة النظر في بند المساعدات المالية لاسرائيل وربطها ذلك بضمانات موثقة تضمن عدم توظيف الاموال للاستيطان نظرا لان اسرائيل تتحايل دائما للاستفادة من تلك المساعدات لتعزيز عملية الاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة القدس الشرقية.

- اننا نناشد حكومة الولايات المتحدة ان تعمل على مراعاة حقوق الانسان، وان تحترم حق اليهودي في اختيار المكان الذي يرغب في العيش فيه ، وان تحترم حق الشعب الفلسطيني في الاستقرار في الارض والوطن الذي نشا فيه، لان السياسة المتبعة حاليا تضرب عرض الحائط بحق الطرفين في آن معا.

خطوط الافق

جاك أتالي

مستشار الرئيس فرانسوا ميتران

يلخص جاك اتالي في كتابه خطوط الافق التاريخ الثقافي للبشرية، لينتقل بسرعة الى تحليله للوضع الراهن وتوقعاته للتطور البشري في التسعينات.

يقول اتالي ان الانسان منذ البدء يتعرض باستمرار الى نوعين من العنف:

١- العنف المرئي ويأتيه من البشر الاخرين.

٢- العنف غير المرئي ويأتيه من الطبيعة.

اي ان الانسان يتعرض لعنف الاحياء، وعنف الاموات. ولكي يتعايش مع العنف لجأ الانسان الى ثلاثة سلطات لقوننة وادارة وقيادة العنف وهي متسلسلة داخل بعضها البعض: السلطة الدينية ، والعسكرية، والاقتصادية (المقدس، القوة ، المال) الاولى تدير وتنظم العلاقة مع الآخره، والثانية مع المجموعات الاجتماعية والثالثة داخل كل مجموعة اجتماعية.

عندما تظهر السلطة العسكرية فانها تحل جزئيا مكان السلطة الدينية .. والدينية تتحول الى سياسية . والمال يجد له مكانا بين الديني والعسكري . العلاقة مع العنف تنتقل من المقدس الى القوة ، لدى التوسع وخلق الامبراطورية ، ثم تنتقل من القوة الى المال لخلق الرأسمالية..

ثم يستعرض الكاتب علاقات السلطات الثلاث عبر التاريخ، ليعطي من خلال نظريته هذه تفسيرا جديدا للتاريخ. ولكن ليس هذا هو المهم في كتاب اتالي، بل ربما هو الحلقة الضعيفة في كتابه.

ولكن ما يستحق فعلا الاهتمام والدراسة هو ما ذكره حول عالم التسعينات، وعالم بداية القرن الواحد والعشرين خاصة وان اتالي عالما في الاقتصاد والعلوم السياسية ومتابعا نادرا لكل صغيرة وكبيرة في عالم اليوم.

كيف يقرأ اتالي الحاضر والستقبل؟

يقول بكل ثقة وقناعة ان الهرم، الذي تحكم بالعالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، يغير قمته احدى ركائزه تنهار (السوفيات) والركيزة الثانية (امريكا) لم تعد هي المركز او قلب التطور وفي اوروبا الشرقية المال ياخذ مكان القوة.

هاتان تغيران بعمق طبيعة الصراعات الاقتصادية والعسكرية.

- انتهت المفاهيم السابقة حول الشمال - والجنوب ، والشرق والغرب ، وان هناك جغرافيا سياسية جديدة تنظمها الثروة.

- بعد ٤٥ سنة حرب باردة ، و١٥ سنة ازمة اقتصادية : انتهت الازمة الاقتصادية العالمية.

- الخريطة الايديولوجية والاجتماعية الاوروبية اصبح التعرف عليها مسالة صعبة.

- اليابان تتوفر فيها كافة الشروط الضرورية لكي تنظم من حولها وتجمع بين ايديها كافة السلطات العالمية في المجالات المالية ، والنقدية ، والصناعية ، والثقافية.

وان التسعينات وعالم الغد هو للصناعات المتجولة - المنتقلة وها هو الانسان الذي بدأ حياته على الارض بالتجوال والتنقل تحول من تجوال او ترحال الفقر الى تجوال الكمال .

- اوروبا الشرقية تنتقل الى اقتصاد السوق

- اذا عرفت اوروبا الغربية ان تضم اليها او تشارك اوروبا الشرقية في بناء مستقبل مشترك، فيمكن حينها ان تصبح اوروبا الغربية مركز او قلب الاقتصاد العالمي، ستصبح حيز الاكثر سكانا والاغنى ، والاكثر ابداعا .. والا فستكون اليابان هي المركز - القلب.

يؤكد جاك اتالي مشفوعا بالارقام ان التسعينات ستشهد تكوين قطبين حديدين في العالم اطلق عليهما اسم حيز :

١- حيز المحيط الهادي : يضم اليابان/امريكا.

٢- الحيز الاوروبي : ويضم دول السوق الاوروبيه والاتحاد السوفياتى.

- حيز المحيط الهادي (الباسفيك): ويضم دول جنوب شرق اسيا (اليابان وكوريا وماليزيا واندونيسيا وسنغافوره وتايوان والفلبين وهونغ كونغ) والامريكتان، ويستثنى منه الصين وفيتنام والهند ويكون بزعامة اليابان.

لماذا اليابان؟

- لان الصناعة اليابانية يزيد انتاجها بسرعة ثلاثة اضعاف سرعة الانتاج الصناعي الامريكي، ومرتان اسرع من اوروبا.
- لان اميركا لم تعد تصدر خارج اراضيها السيارات والتلفزيونات والادوات المنزلية.
- في السنوات الاخيرة لم تنتج الصناعة الاميركية صناعات جديدة باستثناء الحاسوبات (الكمبيوترز)(Microprocesseurs)
- ثلثي التكنولوجيا المصدرة، وثلاثة ارباع انتاجها ياباني، والميزان التجاري الامريكي في عجز.
- اميركا لا تزال متفوقة فقط في الصناعات الراقية (الكمبيوتر والفضاء الخارجي).

ولا يزال لديها فائض في الميزان التجاري في هذين المجالين، ولكن ذلك لن يكون لمدة طويلة.

- العجز في الميزان التجاري الاميركي تضاعف ستة مرات في العشر سنوات الاخيرة.
- خلال ال ١٥ سنة الاخيرة خسرت الصناعة الاميركية في السوق العالمية ستة نقاط، بينما كسبت الصناعة اليابانية خمسة عشر نقطة.
- ديون اميركا تفوق ممتلكاتها خارج حدودها. والدولة عاجزة عن تمويل المدارس والمستشفيات والضمان الاجتماعي.
- التوفير ضعيف، واصبح التركيز على الصناعات التقليدية القديمة اكثر منه على صناعات المستقبل، على الخارج اكثر منه على الداخل، على المصانع الكبرى اكثر منه على المصانع الصغرى والمتوسطة، على الزراعة اكثر منه على الصناعة.
- وحتى في مجال الصناعات الحربية والفضاء والكمبيوتر، حيث قمة تطور اميركا، فان المصانع المنافسة في الدول المختلفة تتكاثر، الامر الذي يعني خسارة تدريجيه للاسواق النادرة التي لا تزال تحتكرها وتسيطر عليها الولايات المتحدة الاميركية.

هذا الانحدار التدريجي الاميركي سيؤدي حتما الى نقل المركز الاقتصادي من نيويورك الى طوكيو، لان التبادل التجاري بين اميركا والباسفيك يزيد على تبادلها التجاري مع اوروبا بمقدار النصف .. وسيتضاعف ذلك قبل نهاية القرن.

ثم العجز التجاري الاميركي مع دول الباسفيك يشكل ٢/٣ عجزها التجاري الخارجي (مائة مليار دولار، نصفها مع اليابان).

اي ان اميركا لن تتجه الى اوروبا في علاقاتها الاقتصادية رغم انه يطلق عليها صفة "بنت اوروبا" بل مضطرة اقتصاديا ان تتجه الى اليابان واميركا اللاتينية والى دول الباسفيك.

اما لماذا يعتقد البعض بان اميركا هي القوة الاعظم في العالم، فيعود ذلك الى كونها:

- تملك ١٢ الف رأس نووي، وبفضل تقدمها في مجال الفضاء الخارجي، ولان الدولار قويا، وبفضل غنى وول-ستريت وحجم البنوك، ورأس المال وسيطرة اللغة الانجليزية وهوليود، ووسائل الاعلام.

ولكن جاك اتالي يعتقد ان اميركا تتحول من الاطلسي ومن البحر الابيض المتوسط الى المحيط الهادي، رغم انها فتاة اوروبا.

قوة اليابان:

ان اية مجموعة تستطيع تحريك شعب حول مشروع ثقافي يتحول الى حافز للشعب، وتستطيع ان تستجيب بشكل خلاق للتغلب على عقبة، او لتجاوز نقص ما او ضعف ما، والى تحويل مشكلة ما الى حل (المشكلة تصبح حلا)، فانها لقادرة لا محالة على التفوق. وهذا هو حال اليابان.

الرد الثقافي الياباني على ضيق اراضيها هو تشجيع الصناعة المصغرة ..الخوف من العزلة دفعها لتطوير وسائل الاتصال .. النقص في الطاقة شجع البحث عن البدائل المعلوماتية. الهزات الارضية المتكررة ادت الى تطوير الصناعات الخفيفة المحمولة وقليلة التكلفة والتي يمكن استبدالها بسهولة.

اي الحاجة ام الاختراع لدى الشعوب الحية التي يجمعها مشروع ثقافي حافز (طبعا بالمعنى العام والشمولي لكلمة الثقافي).

فماذا يقول جاك أتالي عن اليابان؟

يؤكد ان القوة الاقتصادية في الحيز الباسيفيكي، وخاصة في مجال الاستثمارات الصناعية تتحكم بها اليابان.

- اليابان تغطي نصف انتاج العالم في الكمبيوترز، بينما تغطي اميركا ٣٨٪ منه، واوروبا ١٠٪.

حجم السوق العالمي في هذا المجال مقداره ٥٠٠ بليون دولار.

- اكبر عشرة بنوك اليوم في العالم هي يابانية.
- قيمة البورصة اليابانية ارتفعت من ١٠٪ الى ٥٥٪ في الوقت الذي هبطت فيه البورصة الاميركية من ٤٠٪ الى ٢٠٪ من قيمتها العالمية.
- ستة من اصل ثمانية اكبر موانىء في العالم متواجدة اليوم في الباسفيك ونصف النقل الجوي التجاري يمر عبر الباسفيك، وسيتضاعف ستة مرات خلال العشرة سنوات القادمة.
- التوفير في اليابان اكثر من الاستثمار، والتصدير اكثر من الاستيراد، والشبكات التجارية الخارجية اكثر من التجهيزات الجماعية.
- تسيطر اليابان على ثلث الشبكات التجارية في الباسفيك وعلى نصف ادوات الاستهلاك.

والاستثمارات الصناعية اليابانية تزيد في الباسفيك بنسبة الثلث في العام الواحد!

- تعلن اليابان حاليا عن دراسة انتاج طائرات بسرعة ٣،٥ ماك واخرى بسرعة ٥ ماك (هناك تعاون بين (Mitsubishi) و بوينغ) (٧٦٧ - ٧٧٧)، كما تعد اليابان لبناء جزيرة اصطناعية امام طوكيو لوضع احدث وسائل الاتصال الالكتروني بها، تستقبل طائرات سرعة البرق.
- تعد اليابان حاليا دراسات متقدمة لانتاج سفن تفوق سرعتها اضعاف سرعة السفن في العالم، وكذلك قطارات سريعة جدا، وسيارات سريعة تسير بمحركات هيدروجين!!
- فائض اليابان النقدي السنوي هو بحدود ٢٠٠ بليون دولار يتم استثماره في اليابان واميركا.
- اليابان اشترت المكاتب الاميركية الرئيسية وكذلك المصانع الوسطى والتلفزيون. بل ان الابحاث الخاصة بتطوير التلفزيون اصبحت احتكارا يابانيا في اميركا نفسها.
- حاليا ثلث التكنولوجيا اللازمة لتطوير الاسلحة الاميركية تصنعها وتبيعها اليابان لاميركا.

بعد هذه المقارنة بين اميركا واليابان يستنتج الكاتب ان اميركا تنحدر واليابان صاعدة، وان اميركا ستشارك اليابان (لئلا تتحول الى انجلترا جديدة)، وان اليابان هي زعيمة الحيز الباسيفيكي وليس اميركا وان سوق هذا الحيز هو آسيا (باستثناء الصين والهند)، واميركا اللاتينية.

يقول اتالي ان القطبين او المعسكرين السابقين كان بينهما تناقض عدائي ايديولوجي وانهما (روسيا واميركا) بانحدار مستمر. اما المعسكران الجديدان (اليابان/اميركا - واوروبا/روسيا) فلا خلاف ايديولوجي بينهما، ولكن منافسة اقتصادية شديدة. الحيز الاوروبي مجاله الحيوي افريقيا وسيحاول بناء علاقة مع الهند التي يتوقع لها أتالي تطورا ملحوظا، وذلك لمنع اليابان من السيطرة على السوق الهندية.

يقول اتالي: لاغنى بلا ابداع، ولا ابداع بلا ديمقراطية. والعالم يتجه الى عصر تطور جديد هو الشكل التاسع للتطور مبني على حرية الابداع والانتاج والتبادل في عصر الديمقراطية.

- مسار الانتاج هو نحو (Robats) والاوتوماتيكي لانه يقلل من التكلفة ومن فترة الانتاج. وان اكثر تطور سيحصل في ميدان التعليم والصحة، حيث سيتم انتاج الصناعات التجوالة الفردية للتشخيص والدواء، بحيث كل انسان سيصبح طبيب نفسه، ويشخص مرضه بنفسه، بفضل الادوات الحديثة.. كما ان الطفل سيتعلم وحده بفضل ادوات التعليم والكمبيوترات الفردية المنقولة والتي ستصغر كما تحولت الراديو الى ترانزستور.
- سينقص عدد الاطباء والمعلمين ويزيد عدد المهندسين ومهندسي الكمبيوتر.
- اليابان هي الرائدة في العالم في صناعات الغد (Objets .... Nomades ...)
- خمسة مشاكل كبرى تهدد البشرية: سوء التغذية - الغازات السامة البيئة - التقدم التكنولوجي الطبي في الجينيات - السلاح - المخدرات. ■

الإقتصاد المنزلي

يقوم الاقتصاد المنزلي على اساس الرجوع للذات الاقتصادية، وفق معايير شعبية للتنمية من شانها تحويل مسلك الفرد الاستهلاكي الى حالة مجازية من الاقتصاد، تتجاوز فرديته في العديد من المستويات حيث يكتسب خاصية جماعية.

مع هذه الحالة فان الشعب في كل مكان مطالب باعادة صياغة اقتصاده على اساس "الحماية الشعبية"، وبالذات في ظروف معيشية صعبة يفرضها وجود الاحتلال ومتطلبات النضال، وبالذات اثناء الحصار الطويل ومنع التجول، وبشكل عام في وقت يشعر به الفلسطينيون لتجسيم البديل الوطني المستقل في حياتهم عبر مقاطعة العدو من كافة الجوانب ويسعى لبلورة واقعه بطريقة مستقلة وحرة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وفي المستوى الاقتصادي يقوي هذا التوجه من المدخرات الوطنية التي كانت تضيع هدرا لصالح اقتصاد العدو، في وقت يصبح به الاستهلاك بقدر الانتاج المحلي. هذه السمة التي جسدها شعبنا بفعالية عالية حيث استطاع تكييف اوضاعه وفقا لطموحاته وتعامله الواقعي معها،

ان التقشف هو احدى السمات الاساسية لاقتصاديات الحماية بما يصاحبه من انضباط ذاتي ومثابرة جماعية وتعاون مشترك وابداع في توظيف الامكانيات القليلة من اجل المزيد من الصمود في وجه العدو، ولشعار "نعم لآلام الجوع لا لآلام الركوع". ويتم ذلك بطريقة طوعية واعية ومرنة تحقق افضل منتوج ممكن باقل التكاليف وباكبر الجهود.

كما ان الرجوع القهقري بالاقتصاد قد اعاد للوعي الفلسطيني القيمة الازلية للارض ، انتاجا وعطاءا ووفاءا، بما يقلل من اعتماد الاسرة على السوق الخارجية ويدفعها للمزيد من التركيز على الزراعة البيتية وتربية الحيوانات والدواجن وانشاء صناعات منزلية خفيفة ومن الجدير، بالذكر هنا ان خيارات الريف الفلسطيني في هذا المجال تبقى اوسع من خيارات المخيمات والمدن.

ولاشك ان للمرأة دورا بارزا في هذا النموذج من الاقتصاد المقاوم ، فهي مهندسة الاقتصاد المنزلي وطريقة الاستهلاك وحجمه ، حيث تقوم مثلا بصناعة الكعك والجبنة والمربى والخبز وفي ظل غياب الرجال بسبب الاعتقال او المطاردة نرى المراة تقوم بحراثة الحقول والاهتمام بالارض وزراعتها وتجني الثمار وتقوم بتخزينها، كما انها تعمد لنسج الملابس وتقتصد في استخدام المياه.

ان العودة للداخل لا تعني عزلة الاقتصاد عن محيطة والقطيعة التامة مع السوق الخارجية ، ويتقاطع ذلك في النموذج الفلسطيني مع صعوبة بلورة البدائل الوطنية للعديد من مجالات الاقتصاد الوطني، هذا بالاضافة لصعوبة الاستفادة الفورية من الارض سيما اذا اهملت لفترة طويلة مما يتطلب قروضا زراعية واموال نقدية من اجل استصلاحها، لذلك تبقى الاسر الفلسطينية بحاجة ماسة للنقد حتى تستطيع توفير الحد الادنى من متطلباتها المعيشية.

ومع ذلك فان الكيفية التي تفاعل بها المجتمع الفلسطيني في المستوى الاقتصادي لا تعكس فقط قدرة الفئات المسحوقة على التحمل ، انما فرضت توزيعا جديدا للعمل الاجتماعي شمل المجتمع كله ، حيث تحقق قدر كبير من تكامل الادوار والترابط في وجوه النشاط الانساني الانتفاضي لصالح المزيد من لحمة المجتمع، ولازال امام الشعب الفلسطيني العديد من المهام التي تنتظر الانجاز والجهود في هذا المجال.

اذن يبقى الاقتصاد المنزلي نموذجا يساهم في تحقيق الاهداف الوطنية للشعب، ويبقى قابلا للتعميم على ابناء الشعب الفلسطيني اينما كانوا، على ان يواكبه حملات توعية وتثقيف تنصيف تؤكد على مزاياه وفوائده.

مثال: لقد قدمت قرية "كفر عين" نموذجا حيا مما يمكن ان تكون عليه القرى الفلسطينية في النواحي المعيشية ، عبر انشائها تعاونية زراعية تضم اكثر من (٢٢) اسرة لزراعة مختلف انواع الحبوب مثل القمح والعدس والكرسنة ، حيث تمت زراعة حوالي (٨٠) دونما بتمويل من الاهالي الذي ساهموا في اعداد الارض وحرثتها بمساعدة مهندسين وخبراء زراعيين متطوعيين. ■

مذكــرة

في الوقت الذي تشهد فيه الساحة العالمية حركة عارمة للشعوب نحو اقرار وتوطيد اسس السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، يتبلور في منطقتنا موقفان متعارضان تماما. فشعبنا الفلسطيني وقيادته الشرعية م.ت.ف يعلن استعداده للانخراط في عملية سياسية لحل سلمي لنزاع المنطقة يؤدي الى اقرار سلام عادل وشامل ووطيد، قائم على احترام متبادل لحقوق جميع دول وشعوب المنطقة في الحرية والاستقلال وتقرير المصير، وبما في ذلك البدء فورا ودون شروط مسبقة بحوار فلسطيني اسرائيلي طرفاه منظمة التحرير والحكومة الاسرائيلية. وعلى الطرف المقابل تتمادى حكومة اسرائيل في انتهاكاتها لحقوق شعبنا، الانسانية والسياسية والوطنية، وتستمر في وضع العراقيل امام اية مجهودات لتحريك العملية السلمية وتحديدا باصرارها على رفض التفاوض مع ممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف.

اننا ابناء دولة فلسطين المحتلة نعلن مجددا تمسكنا التام ب م.ت.ف تجاه المجهودات السلمية الاخيرة والذي يستند الى قرارات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والى المبادرة السلمية التي اطلقها مجلسنا الوطني في دورته التاسعة عشر في الجزائر، كما نرى من الضرورة ان نؤكد مجددا على ما يلي:

١) رفض كافة الضغوط التي تستهدف الانتقاص من وحدانية تمثيل م.ت.ف لشعبنا الفلسطيني.

١) ان م.ت.ف وحدها صاحبة الحق في تشكيل والاعلان عن اي وفد فلسطيني لاي حوار.

٢) ان اي حوار فلسطيني - اسرائيلي يجب ان يكون على اساس جدول اعمال مفتوح وتحت رعاية دولية باعتباره خطوة نحو عقد المؤتمر الدولي.

٤) ان احدا من المناطق المحتلة لن يشارك في اي وفد لا تقوم بتشكيله والاعلان عنه م.ت.ف.

٥) ان ما تردد من انباء في وسائل الاعلام الاسرائيلية حول تشكيل وفد فلسطيني وما ذكر من اسماء مقترحة هو عار من الصحة جملة وتفصيلا.

٦) اننا نرى في استمرار الانتفاضة الفلسطينية الباسلة واستمرار المجهودات السلمية الفلسطينية الحالية جنبا الى جنب مع جهود قوى السلام المتنامية في اسرائيل كفيل بدفع الحكومة الاسرائيلية الى التفاوض مع م.ت.ف بهدف وضع حد لهذا الصراع.

وقطاع غزة ضاربا عرض الحائط بقرارات مجلس الامن وادانته لهذه الاجراءات.

لقد لاحظت حركتنا منذ تاسيسها اهمية وخطورة موضوع الهجرة اليهودية الى بلادنا. وكانت تدرك جيدا خطورة العامل الديمغرافي وتحولاته وتاثيراته على عملية الصراع المستقبلي. ولهذا فقد ادرج هذا الموضوع، لاهميته، في اطار النظرية الثورية لحركة فتح باركانها الثلاثه، المبادىء والاهداف والاساليب، وجاء النص تحت عنوان الاساليب في المادة ٢٥ في النظام الاساسي على الشكل التالي (العمل على اقناع الدول المعنية في العالم بوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين كاسهام منها في حل المشكله).

كما ان المؤتمر العام الخامس لحركتنا، قد اولى هذا الموضوع اهتماما خاصا، دونما توقع لحصول موجة الهجرة السوفيتية الجديدة. فلقد جاء في قرارات المؤتمر، تحت عنوان: على الصعيد الفلسطيني. البند ١٣ مانصه: (نظرا لما للعامل الديمغرافي من اثر فعال في صراعنا مع العدو الصهيوني. ونظرا للجهود الضخمة التي تقوم بها الحركة الصهيونية لتشجيع الهجرة اليهودية الى الاراضي الفلسطينية، يقرر المؤتمر تشكيل لجنة خاصة من المجلس الثوري للتصدي للهجرة الصهيونية الى وطننا، كي تضطلع للقيام بجميع المهام الثقافية والاعلامية والسياسية التي تؤدي الى منع وصول المهاجرين اليهود الى وطننا المحتل).

ولا بد من الاشارة هنا الى خطورة الهجرة الصهيونية ومشاريع الاستيطان في الضفة الغربية والقطاع باعتبارها تشكل خطة التصدي الصهيوني في مواجهة مشروع السلام الفلسطيني الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة والذي ينطلق اساسا بهدف تحقيق الاستقلال الوطني وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة التي تم اعلان استقلالها في ١٥/نوفمبر/ ١٩٨٨.

لقد استطاع العدو الصهيوني انشاء سلسله المستوطنات حسب خطة غوش ايمونيم وخطة دروبلس التي تبناها بيجن. ولكن هذه المستوطنات المنشاة لا تزال غير مسكونة. ويشكل استخدامها من قبل المهاجرين الجدد خطرا هو بالتحديد ما هدفت اليه خطة دروبلس التي وحدت بين استراتيجية الليكود وغوش ايمونيم الاستيطانية. وقد عرض ميرون بنفينستي هذه الخطة في كتابه الضفة الغربية

وقطاع غزة، بيانات وحقائق اساسية، على الشكل التالي.

(ان انشاء سلسلة كثيفة من المستعمرات على سلسلة الجبال ستكون حاجزا يمكن الركون اليه. ذاك الحاجز الذي يمكن ان يصمد في وجه الجبهة الشرقية (العربية) القوية والموحده التي تهدد اسرائيل ..... وسيعطي هذا الحاجز الاستيطاني لمستوطني وادي الاردن، خطنا الدفاعي الاول في الشرق، شعورا بالامن، ويحول دون ان يجدوا انفسهم (المستوطنون) يوما ما محاصرين من الشرقه والغرب، باعداء من السكان .... ويجب الاستيلاء على اراضي الدولة والاراضي غير المزروعة حالا بغرض التوطن في المناطق الواقعة بين التمركزات السكانية وما حولها، للحيلولة قدر الامكان دون قيام دولة عربية اخرى في هذه المناطق. وسيكون من الصعب على الاقلية السكانية ان تشكل تواصلا اقليميا ووحدة سياسية في حال تجزئتها بالمستعمرات اليهودية ... ويجب ان لا تكون المستعمرات معزولة .. ولذلك يجب اقامة مستعمرات جديدة قرب كل مستعمرة قائمة. وبذلك تشكل كتل (من المستعمرات) ومن المفهوم ان توسيع المستعمرات سيؤدي احيانا الى اندماجها الطبيعي بحيث تشكل مدنا.. يمكن ان تقام معظم المستعمرات اليهودية كقرى ريفية جماعية، ويجب ان تبني ١٢-١٥ مستعمرة ريفية ومدينة سنويا على مدار السنوات الخمس القادمة ...وبذلك نصل الى قيام ٦٠ - ٧٥ مستعمره اضافية يبلغ عدد السكان ١٠٠ - ١٢٠ الف).

هذا هو الخطر الاكبر والذي لا تستطيع ان توقفه بيانات استنكار او قرارات امم متحدة ... ان الجهة الوحيدة القادرة على ايقافه هي صاحبة المصلحة في تنفيذه وهي الولايات المتحدة .. وهي صاحبة المصلحة في تنفيذه ما دامت مصالحها الاخرى في الوطن العربي مضمونة ومصانة ومحافظ عليها برموش العيون. اما الاتحاد السوفيتي الصديق الذي لا يجوز ان نحوله الى خصم ونحن نخوض معركتنا القاسية في مواجهة الامبريالية والصهيونية، فانه ايضا مطالب من جهته وفي اوج انتشار مبدأ الحرية فيه، ان يساهم بتشجيع اليهود الروس السلافيين للتمسك بمواطنيتهم واعطائهم المزيد من الحرية والاستقلال في اطار دولتهم السوفياتية بيروبيجان. لقد اثبتت تجربة الحكم الذاتي لليهود في ظل الاتحاد السوفيتي انها غير قادره على حل مشكلة اليهود كاقلية.

ان حق اليهود في عصر البيرسترويكا في اقامة جمهورية مستقلة لهم في بيروبيجان، وفي اطار الاتحاد السوفياتي، هو في تقديرنا خطوة نحو الحرية الحقيقية تفوق تلك الحرية المضللة التي تطالب بها بعض جمهوريات دول البلطيق السوفياتية بالانفصال عن الاتحاد السوفيتى. ان حرية التنقل والهجرة داخل الاتحاد السوفيتي وفتح خط مباشر بين موسكو وبيروبيجان وخلق ظروف مواتية ومشجعه لليهود السوفييت للتمسك بمواطنيتهم، هي الرد الحقيقي على كل محاولات الامبريالية لتشويه الاتحاد السوفيتي والعمل على اضعافه وتفتيته.

ويجب ان ندرك جيدا ان الهجرة المكثفة في حال التسليم بها، وعدم التصدي لاسبابها ولظواهرها. تحيي اهداف الصهيونية الكامنه في عقول قادتها التوسعية والحالمين باسرائيل الكبرى عبر المزيد من الاحتلال. ونقل المعركة الى خارج حدود الارض المحتلة. وقد بدأت بوادر ومؤشرات الحرب القادمة تتسلل عبر سطور الصحافة الاسرائيلية. وهذه المؤشرات مدعمه ببعض المعلومات الواردة من كواليس الادارة الامريكية. وكلها تهدف الى تعطيل مسيرة السلام معتمدة على شامير المراوغ الاكبر، القادر على الهرب الى اصغر التفاصيل، وخلق المشاكل الجانبيه، واطلاق قنابل الدخان، مرة باسم عايزر وايزمن واخرى باسم شارون، وثالثة باسم الاستقاله المرتقبه. واخطرها هو الدخول في الجوهر، والهجوم على الاردن، تحت حجة، اشار لها زئيف شيف هارتس هذا اليوم ٣/١ تحت عنوان "الملك حسين يلعب بالنار". قال فيها" في الوقت الذي يظهر فيه الملك حسين على الملا تعاونه العسكري مع العراق، يقوم من وراء الكواليس، ومنذ عام بتحويل بلاده الى قاعده اساسية مهمة للغاية للنشاط العسكري الفلسطيني المضاد "لاسرائيل".

ان القرار الامريكي الصهيوني الساري المفعول والذي كان السبب في حصول ايلول ١٩٧٠، كان ينص على ان " كل نظام عربي تتواجد فيه الثورة الفلسطينية المسلحة، عليه ان يقوم بتصفيتها. وكل نظام يرفض او يعجز عن القيام بهذه المهمة، سنقوم نحن بتصفيته") .. وحين يصرح الصهاينة ان "الملك حسين

يلعب بالنار، فكان هذا القرار الامريكي الصهيوني التهديدي يحاول وضع الملك حسين امام خيار القطيعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومع الواقع الديمقراطي الجديد الذي نشأ في الاردن والذي تخشاه "اسرائيل". او خيار الاستعداد لمواجهة العدوان الصهيوني القادم. وتشير بعض المعلومات انه سينطلق من منطقة الجنوب عبر وادي عربه والتوجه شمالا للسيطرة على مرتفعات السلط الموازية للخط الحديدي الحجازي. للوصول الى حدود الاطماع الصهيونية التي قدمت الى مؤتمر باريس ١٩١٩. ويستعد الصهاينة لاستخدام قاموس تفاوضي جديد تحل فيها تعبيرات وتسميات جديدة بدل يهودا والسامرة التي حاولت بها طمس تعبير الضفة الفلسطينية. "فجلعاد" هو الاسم الصهيوني الجديد للمرتفعات المحتلة القادمة اذا ما بقي العرب على حالهم .. وبعدها ستبرز في القاموس الصهيوني اسماء جديده تذكر ببني قريضه وبني النضير وبني القينقاع وستصبح خيبر كله السر الصهيوني للسيطرة على ينابع النفط.

امام هذا التحدي .. لا بد من وقفه فلسطينية وعربية تتمسك بموقف موحد يرفض الهجرة الى فلسطين المحتلة، ويدعم بكل قوته صمود الانتفاضة ويؤكد عنفوانها وتصعيد وتيرتها المسلحة في وجه المستوطنين، بعيدا عن مناطق الانتفاضة. ويتمسك ويدعم مشروع السلام الفلسطيني في اطار الثوابت التي اقرها المجلس المركزي الفلسطيني في بغداد. رافضا كل محاولات امريكا شطب منظمة التحرير الفلسطينية والقفز عن الرقم الصعب الذي تمثله، والمؤتمر الدولي الفعال الذي يضمن سلامة مسيرة السلام. واذا كان الصهاينة يستطيعون تحقيق اهدافهم تحت شعارات الخلافات الداخلية وفرقة الصف .. فاننا نحن كفلسطينيين وكعرب نحتاج الى المزيد من التلاحم ووحدة الصف من اجل تحقيق هدفنا المشترك وهو في هذه المرحلة دحر الاحتلال .. وتحقيق الحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وانها لثورة حتى النصر

الصفحة الأخيرة

العطش.... وحدقات العيون

انهم يسرقون العيون والايدي والكلى والقلوب..يحدث ذلك في زمن الحرية والتغيير ودخول البشرية في العقد الاخير من القرن العشرين .

الخبر لم يعد سرا ،نقلته الوكالات ،وتحدثت عنه الصحف ..السلطات (الاسرائيلية) تسطو على جثث الشهداء والجرحى ، وتقوم بسرقة الاعضاء البشرية. والموضوع الان مطروح للمناقشة والتقصي من قبل منظمتي الصحة العالمية ،والعفو الدولية .

الموضوع اصبح بين ايدي لجان تقصي الحقائق ، والنتائج ستضاف الى رصيد الاجرام في بنك الجريمة الصهيونية .

وفي الوقت الذي تتصاعد فيه الانتفاضة ، ويتصاعد فيه التحرك الجماهيري ليشمل الجليل والمثلث ، فان الجرائم (الاسرائيلية) تنتقل من شكل كمي الى شكل نوعي ..

ان سرقة الاعضاء البشرية و المتاجرة بها اصبح منذ زمن مادة للقصص البوليسية ، والمسلسلات التلفزية ، والافلام المرعبة ، وما يحدث في الوطن المحتل من سرقة للاعضاء البشرية لا يخطر ببال (اجاثا كريستي) او (الفريد هتشكوك) ، فسلطات الاحتلال تقوم باختطاف الجثث واختطاف الجرحى من ميادين المواجهة، وتنقلها فورا الى المشرحة وهي في حله طازجة ، وتحت حجة (التشريح) تقتطع الاجزاء المطلوبة من الجسم البشري ، وتنقله الى المستشفيات الاسرائيلية ، لزرعها في اجسام المرضى الاسرائيلين الذين ينتظرون .

لم تتوقف سلطات الاحتلال عن السرقة منذ عام ٤٨ .. سرقت الارض، وصادرت البيوت والمزارع ، وصادرت الحبوب والغلال ، وسرقت المعادن والبترول من باطن الارض..لكنها لم تستطع هضم ما سرقت ،



فالارض الفلسطينية عسرة الهضم ، وما فوقها من الناس لا يمكن ترويضهم ، وما تحتها من ثروة لن تزول .

وما زال العدو الصهيوني يبحث عما يسرقه ..

انهم يحاولون سرقة المياه العربية ، و لذلك يتآمرون مع اثيوبيا لسرقة مياه النيل ، ومع تركيا لسرقة مياه دجلة والفرات ، وما زالوا يحلمون بمياه الحاصباني.

اما مياه الضفة الفلسطينية فقد سرقوا ٨٠٪ منها ..

يحدث ذلك كله والوضع العربي الراكد يزداد ركودا ..يحدث ذلك كله والوضع العربي المتفرج يزداد تفرجا .

وماذا ننتظر ؟

الجراد قادم ويهدد باكل الاخضر واليابس .

حذار من الرياح الصفراء القادمة ...

وفي هذه اللحظات علينا ان نشدد النضال من اجل وقف سرقة الارض..

من اجل وقف زحف الجراد .

في هذه اللحظات ..لنناضل ضد العطش..

لنناضل من اجل عيون وقلوب واصابع اطفالنا .

الاتصالات والمراسلات : المنار ـ ٢ ـ نهج ٧١٤١ زنقة ١ عدد ٨
البريد الخاص : ص ٠ ب ١٨ ـ ١٠٨٠ الجمهورية التونسية
فاكسميل ٧٦٧٥٩٩